



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة عشرة
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ١٧/صفر/١٤١٣ هجرية،
الموافق في ١٦/٨/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٩)

ـ جدول الاعمال ـ

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سليمان عرار.

٢ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد حسين مجلي اعتبارا من ١٧/٨/١٩٩٢.

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.

٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور سعد حدادين.

٥ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور قسيم عبيدات.

هكذا من الأصل

الصفحة

- ٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمود هويل.
- ٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالله زريقات.
- ٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد ابو محفوظ.
- ٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.
- ٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥، والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ذوات الارقام ١٩٨٧/٣٦، ١٩٨٨/٣٧، ١٩٨٩/٣٨، ١٩٩٠/٣٩.
- «القرار موزع في الجلسة الثالثة عشرة»
- ٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣، والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٢.
- «القرار موزع في الجلسة السادسة عشرة»
- ٥ - ما يجيد من اعمال.
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عينت يوم الاثنين القادم ١٩٩٢/٨/١٧ الساعة الخامسة مساءً.
- * وقائع العدد: كلمة سعادة السيد ذيب انيس حول تقارير ديوان المحاسبة.

٥٣

٥٣

مجلس النواب

محضر الجلسة

- ٥ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والصناعة والتجارة.
- ٦ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٧ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
- ٨ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
- ٩ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ١٠ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ١١ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
- ١٢ - معالي المهندس سعد هامل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٣ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١٤ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
- ١٥ - معالي السيد جودت السيول: وزير الداخلية.
- ١٦ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١٨ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
- ١٩ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ٢٠ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاحد) الموافق ١٧/٨/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٦/٨/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة عشرة) من الدورة (الاستثنائية الاولى) للدورة العادية الثالثة برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سلطان العدوان، د. محمد عضوب الزين، سليمان عرار.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. همام سعيد، د. سعد حدادين، د. قسيم عبيدات، محمود هويل، عبدالله زريقات، زياد ابو محفوظ، فيصل الجازي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالرحيم العكور، يوسف المعظم، فؤاد الخلفات.

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير

هكذا من الأهل

الثقافة.

- ٢١ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التمرين.
- ٢٢ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ٢٣ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- وحضر من الامانة العامة التالية اسماؤهم: د. حسين ابو عرابي، نذير عطيات، محمد الرديني، رائد الحلبيوني.
- معالي رئيس المجلس:
- بسم الله الرحمن الرحيم.
- النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام، جدول الاعمال.
- السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.
- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

١ - طلب اجازة مقدم من معالي النائب سليمان عرار اعتباراً من ١٩٩٢/٨/١٦.

٢ - طلب اجازة مقدم من معالي النائب حسين مجلي اعتباراً من

١٩٩٢/٨/١٧.

- ٣ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد فيصل الجازي.
- ٤ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد محمود الهويل.
- ٥ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد زياد ابو محفوظ.
- ٦ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد همام سعيد.
- ٧ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد عبدالله زريقات.
- ٨ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب الدكتور سعد حدادين.
- ٩ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب الدكتور قسيم عبيدات.
- معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥، والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ذوات الارقام ١٩٨٧/٣٦، ١٩٨٨/٣٧، ١٩٨٩/٣٨، ١٩٩٠/٣٩.

القرار موزع في الجلسة الثالثة عشرة.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان، ان ارحب باسمكم بوفود واعضاء وفد الشباب القنومي العربي الثالث، الذين

محضر الجلسة التاسعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٦/٨/١٩٩٢ م

الدكتور محمد ابو فارس: ردي ما اعرف غيري يعني، اما هو ما اذنت لي ووعدتني بذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم.

لقد دافع الوزير عن تصرفه في التعيينات بالدفع التالية: ...

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالله السور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس، انا لا اريد على الاطلاق ان امنع الزميل من ان يدلي برأيه في الوقت الذي يشاء، ولكن المبدأ، لقد قرئ علينا للتو، يعني انا لا اريد باي حال من الاحوال ان اعزل سماع الزميل، بل اريد ان اسمعه، انا احدث عن توقيت السماع، لقد تلي علينا بالتواجد جدول الاعمال وجدول الاعمال بموجب النظام الداخلي يضعه رئيس المجلس بالذات، هذا من صلاحيته، وقد فعل وتلي علينا وقرئناه للتو.

وانا ارشح للمجلس الكريم ان يستمع لما يتفضل به سعادة الزميل في نهاية الجلسة، ولكن ليس الان.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان - الدكتور عبدالله - سجلت كلمات في الجلسة القادمة للحديث، وكان اخر اسمين، اسم الاستاذ محمد ابو فارس والاستاذ عبدالعزيز جبر، وطلبت التحدث اجلتها الى هذه الجلسة استكمالاً للاسماء التي كانت مسجلة واسميهما مسجلين بالقائمة، ووعدتهما ان يتحدثا في هذه الجلسة، اما في اولها باخرها موضوع اخر معالي

محضرون مؤثراً شبابياً في الاردن هذه الايام، وقد جاءوا يزورون مجلسكم الكريم، وقسم منهم اراد ان يحضر هذه الجلسة.

الاخوة الضيوف يمثلون، وفود جمهورية مصر العربية، سوريا، الجزائر، تونس، المغرب، العراق، لبنان، فلسطين، السعودية، قطر، البحرين، اليمن، الاردن، الجالية العربية في بريطانيا، والجالية العربية في كندا.

فرحب باسمكم بهم جميعاً، ومرحباً بهم في بلدهم الاردن، وتنمى لهم طيب الإقامة في هذا البلد الخير.

نعود الآن الى جدول اعمالنا، ناقشنا خلال ثلاث جلسات تقارير اللجنة المالية في المجلس، وحول تقارير ديوان المحاسبة لاعوام (٩٠/٨٧)، وقدمت اللجنة توصيات لهذا المجلس الكريم، علنا نبدأ بهذه التوصيات بعد ان استمعنا الى كلمات الاخوة جميعاً الذين طلبوا التحدث بهذا الموضوع.

الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة كان نائب رئيس الوزراء وزير التربية، حينما اعترضنا على التعيينات التي جرت في وزارته، ورد رداً وكان حقنا ان نرد عليه، وقد وعدنا رئيس المجلس بان يكون الرد في بداية هذه الجلسة، ونحن على استعداد لان نرد وقد حضر، فهل تأذنوا لنا؟

معالي رئيس المجلس: رد واحد ولا اكثر؟

هكذا من الأهل

الاستاذ ذوقان.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم: السيد الرئيس. تكلم النائب المحترم الدكتور محمد ابوفارس كانت له ملاحظات حول تعيينات التعليم الاضافي، وكان من واجبي ان اعلق على الملاحظات التي تفضل وايداعها. ثم ابدى رغبته بأن يرد عليه ثانية، اذا كان سيعطي الدور ارجوان يسمع لي بان ايضاً ابدى ملاحظات اخرى على الملاحظات التي سيدبها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم. الاستاذ محمد ابوفارس طلب الحقيقة لانه ذكر اسمي وكان رداً عليه مباشرة والان يطلب حقيقة توضيح الامر فليتفضل، وحتى معالي الاستاذ اذا اردت لا بأس.

الدكتور محمد ابوفارس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

لقد دافع الوزير عن تصرفه في التعيينات بالدفع التالية:

اولاً: نتيجة للاجازات المرضية والاضطرارية تحدث شواغر في مختلف المحافظات.

ثانياً: نتيجة لاجازة الامومة تحدث شواغر كثيرة كذلك.

ثالثاً: لعلاج هذه المشكلة، كان مدير التربية يقوم باختيار بعض المعلمين والمعلميات ملء هذه الشواغر مؤقتاً.

رابعاً: قال الوزير كان اختيار مدير التربية مزاجياً، فكان يختار بعضاً ويترك اآخر.

خامساً: لقد نازع وزير التربية مدراء التربية في الاختيار بحجة المزاجية في التعيين ليقوم بذلك متجنباً المزاجية كما ادعى.

سادساً: اثباتاً منه انه تجنب المزاجية قال: انا شخصياً لم اعين شخصاً واحداً.

سابعاً: اثباتاً لتجنب المزاجية، اصدر تعليماته بتعين كل من قدم طلباً عن طريق النواب.

ثامناً: لم يتقدم اي شخصاً عن طريق النواب ورفض.

تاسعاً: لقد اخبر الوزير انه عين من اريد (٣٠٠) والطفيلة (٥٠٠) وعجلون (٥٠٠) وعمان (٣٠٠)، وقال مقبلاً على قلة العدد في عمان على كثرة سكانها، وعدد الخريجين فيها ربما كان قلة العدد، قلة حاجة هؤلاء الى العمل وطلعت علينا جريدة الرأي ناسبة للوزير التعيينات التالية اريد (٥٠٠) الطفيلة (٥٠٠) عمان (١٣٠٠) وطلعت علينا جريدة الدستور بالاحصائية التالية ناسبة ذلك الى الوزير اريد (٣٠٠) الطفيلة (٥٠٠) عجلون (٥٠٠) عمان (١٣٠٠) وأزاء هذه الاجابة من الوزير لنا الملاحظات التالية :-

اولاً: ان الاجازة المرضية التي تبلغ في العادة يوماً او يومين او ثلاثة في اكثر من ٩٥٪ من هذه الحالات لا تعالج بتعين معلم بديل بل ان الذي يقوم بتغطية هذه الحصص اعضاء الهيئة التدريسية في المدرسة وذلك باشغال حصص

الاحتياطية.

ثانياً: ان الاجازة الاضطرابية والعاطفية التي احياناً تكون بعض حصص اويوماً او بضعة ايام على الاكثر لا تعالج مئات المعلمين، بل يقوم اعضاء الهيئة التدريسية باشغالها.

اضف الى ذلك ان مثل هذه الحالات لا تتطلب تعيين معلم او معلمة على حساب التعليم الاضافي لان هذه الحالات تحدث فجأة وتنتهي بسرعة ومن الخطأ ان يقوم معلم جديد لم يسبق ان درس حصص او حصتين في حياته ان يقوم بتدريس هذه الحصص القليلة في اليوم او اليومين وان حدوث هذه المشاكل يبدأ وينتهي قبل تحريك المعلم الى المدرسة.

فالحجتان ساقطتان في الاستدلال على تعيين الالاف وقد يقال ان المعلمين المعينين على حساب التعليم الاضافي يداومون في المدارس او في بيوتهم دون عمل تدريسي منتظرين بفارغ الصبر مرض احد المعلمين او تغيبه يوماً او يومين ليشغلوا هذه الحصص وهم يتقاضون اجورهم عن المدة التي حبسوا فيها لمصلحة التعليم الاضافي. وهذا ما لا يقبله من عنده اثاره من عقل او شعور بالمسؤولية.

ثالثاً: ان اجازات الامومة والاجازات الطويلة تحتاج فعلاً الى المعلمة البديلة والمعلم البديل وهذا سبب مقبول ولكن الذي نسأله لقد حدثت في العام الماضي شواغر نتيجة لهذه الحالات فهل كانت تحتاج الى مثل هذا العدد الضخم الذي عينه الوزير وبلغ الاناً، ان هذا الامر يستدعي التأمل والتدبر والبحث والنظر في الباعث على هذا التعيين وانفاق الاموال من

الخزانة العامة دون مبرر مقنع.

رابعاً: ان مدراء التربية كانوا يقومون باختيار المعلمين على حساب التعليم الاضافي بناء على حدوث الشواغر وسد الحاجة وهم اقدر من الوزير ومن غيره على معرفة الحاجة وتقديرها وسدها.

خامساً: ان منازعة مدراء التربية هذا الامر وهم الاقدر على تحديده وتلبية حاجاته بحجة ان تعيينهم كان مزاجياً دعوى تحتاج الى برهان، واتهام لا يقبله من معالي الوزير.

في حين ان الوزير ادعى ان تعيينه الالاف بناء على الواسطة من بعض النواب وليس من جميعهم لان ذلك كان يقوم خلسة وفي سرية مكتومة هو عين العدل والمنطق.

سادساً: ان مما يقضي منه العجب ان يقول الوزير انا شخصياً لم اعين شخصاً واحداً والا فمن الذي عين هذه الاعداد الضخمة التي بلغت الالاف ومن الذي نازع مدراء التربية والتعليم ولمن كانت تقدم قوائم بعض النواب ومن الذي يصدر قراراً بالتعيين على حساب التعليم الاضافي امر يثير الدهشة والاستغراب!

سابعاً: قال الوزير: لقد اصدر تعليماته بتعين كل من قدم طلباً عن طريق النواب وهذا القول حقاً يستدعي التعجب والاستهجان للامور التالية:

١ - لقد قسم الوزير اصحاب الحاجات الى قسمين قسم له واسطة هو النائب فيعين واخر ليس له واسطة فلا يعين.

٢ - هل اعلن معالي الوزير للشعب ولنوابه انه

هكذا من الاعمال

سيقوم بتعيين الالف على حساب التعليم الاضافي فمن اراد من المواطنين المؤهلين ان يعمل في هذا الحقل ان يتقدم بطلب عن طريق نائب منطقته ثم روعيت قواعد العدل والمنافسة لاختيار الاكثر استحقاقا ام ان شيئا من ذلك لم يكن.

٣ - اننا نعلم ان هذه الامور قد تمت سراً وفي الخفاء عن معظم النواب فيعض النواب هبط عليه الوحي اورأى في المنام ذلك من اول يوم فقدم طلبه وليبيت حاجته وبعض النواب علم بعد ايام كثيرة بالخبر فراجع فاستدرك ما فات، وبعض النواب اخفي عنه حتى طارت الطيور بارزاقها كما يقولون، بل ان النواب الذين علموا بذلك وقدموا قوائمهم ولم يشعروا احدا من زملائهم النواب بذلك حفاظا على السرية والاسرار.

هل هذا الذي تم كان بعيداً عن المزاجية والهوى وان الذي كان يتم عن طريق مدراء التربية هو عين الهوى والمزاجية يا معالي الوزير؟
ثامنا: لقد نسب الى الوزير في الجرائد اعداد بلغت الالف وبمعني ان الذي صرح به في مجلس النواب ما يلي:

من اريد ٣٠٠
الطفيلة ٥٠٠
عنجلون ٥٠٠
عمان ٣٠٠ وضححت الصحف عدد المعينين في عمان ١٣٠٠.

وعنا ابدي الملاحظات التالية:

١ - كنت اظن ان المعينين بضع مئات كما ورد في كلمتي التي انتقدت هذه التصرفات فاشكر لمعالي الوزير وللصحف التي صححت لي معلوماتي القديمة بمعلومات حديثة انبأتني ان المعينين عن طريق الوزير بلغوا الالف.

٢ - لفت نظري وانا اطالع قوائم المحافظات لم يقدم لنا الوزير عدد الذي عينوا في مديريات البلقاء والزرقاء وجرش والكرك ومعان والعقبة وغيرها. فهل هذه المناطق ليس فيها فقراء او عاطلون عن العمل ام انهم غير اكفيا لم يؤهلوا لان يعينوا على حساب التعليم الاضافي.

ام ان نوابها قد علموا بالامر متأخرين فلم يقدموا قوائمهم الى معالي الوزير لتوضح هذه القوائم بتوقيع معالي الوزير.
انني اريد جواباً على هذه الاسئلة.

٣ - لقد لفت نظري تصريح الوزير حينما ذكر ان عدد الذين عينوا في عمان ٣٠٠ معللاً ذلك بقلة المحتاجين من محافظة عمان. ويؤسفني ان اقول ان هذا القول لا يفتح احداً حتى صاحبه وقائله، ذلك لان سكان عمان يعدلون نصف سكان المملكة الا قليلاً، والبطالة متفشية فيها اكثر من غيرها، بسبب كثرة المتعلمين والنسبة العالية كما هو معلوم في البطالة في المتعلمين سواء كانوا خريجي معاهد او خريجي جامعات او كليات مجتمع.

واني اشكر الصحف التي صححت الرقم وما اجابه الوزير على ذلك فاي الرقمين

نعتمد؟

٤ - لقد راجعنا المواطنون بانهم ذهبوا لمديرية التربية في عمان يطالبون بحقوق ابنائنا وقد عين من هو اقل اولوية من ابنائهم فردهم مدير التربية ان التعيين بيد الوزير فأذهبوا الى نوابكم وسلموهم القوائم ليتوسطوا لدى الوزير.

هل هذه هي مهمة النائب ان يشجع المحسوبة والوساطة حتى يجابي من يجابي ويظلم من يظلم لا يا معالي الوزير.

ان النواب وظيفتهم بالاضافة الى النظري التشريعات ان يراقبوا السلطة التنفيذية ويحاسبوها ان هي لم تلتزم بسياسة العدل وعدم التمييز بين المواطنين.

تاسعا: انني مع التخفيف من البطالة وتشغيل المواطنين ويجاد فرص عمل لهم ولكني لست مع المزاجية والهوى والمحسوبة والوساطة في التعيين.

انني اقول يجب الا يميز بين المواطنين.

ويجب ان تكون هناك قواعد عادلة ومنصفة تحقق العدل والانصاف لكل مواطن سواء كان فقيراً او غنياً يعرف نائباً يتوسط له او لايعرف نائباً يتوسط له او يعرف نائباً تقبل رسالته ونائباً لا تقبل رسالته.

او يعرف نائباً يعرف خفايا الامور في مثل هذه الامور ونائباً تخفي عنه هذه الامور حتى يعلمها من المظلومين.

عاشرا، واخيرا فاني اقول: انني بعد سماع رد نائب رئيس الوزراء ووزير التربية قد

ازدادت قناعتي بان ما قام به كان مجافياً لمنطق العدل ومخالفة صارخة لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ينبغي ان يسأل عن ذلك وان يحاسب على ذلك وهو في ظني يقع تحت ما يسمى بالفساد الاداري.

ولقد تأكد لدي بان هذا التصرف من معالي الوزير يستوجب طرح الثقة به.

اقول هذا اعداراً الى الله وتبرئة للذمة يوم لا ينفع مال ولا بنون.

قال تعالى: «يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً».

وانا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابتن ان يحملها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً.

اللهم اشهد فاني قد بلغت والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، استاذ عبدالعزيز مش كان يكفي كلمة واحدة وضحت الموضوع استاذ عبدالعزيز.

السيد عبدالعزيز جبر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

لقد تقدمنا بمذكرة الى معالي وزير التربية

هكذا من الله جل

والتعليم في السابيع من حزيران سنة الف وتسعمائة واثنين وتسعين، ونصها معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم المحترم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..

عمدت وزارة التربية والتعليم منذ فترة وجيزة الى تعيين اعداد من المعلمين والمعلمات تحت لافتة (التعليم الاضافي، دون مراعاة لمواصفات العدالة من حيث سنة التخرج، ولا من حيث احقية المحافظة او اللواء، مع تقديرنا لانباء الشعب جميعه مما ترتب على هذا العمل كثيراً من التذمر والاستياء، خاصة وان كثيرين ممن عينوا كانوا عيّنوا على مديريات التربية والتعليم، حيث كانوا بلا عمل محدد، بينما كان غيرهم ممن لم يسعفهم الحظ، احق منهم في هذا التعيين، اننا نعتبر ذلك انكشاف على دور الخريجين والخريجات، في ديوان الخدمة المدنية، والذي ينتظرونه بفارغ الصبر.

اننا وان كنا مع الوزارة، في التخفيف من البطالة، وفتح باب من ابواب الفرج على العائلات الفقيرة والمحتاجة، لكننا نأخذ عليها انها فعلت ذلك في الظلام، دون اعلام في الصحف، مما جعل الخبر مفاجيء للاخريين، الذين حرموا من هذا التعيين، والذي لم يستفد منه الا من سبق بحق او بغير حق مهيبين بمعاييركم اعادة الامر، ومعالجة الموقف على اسس من العدالة الشاملة وعدم استرضاء فئة على حساب فئة اخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كانت هذه الحقيقة هي المذكورة التي قدمتها انا وزميلي معالي الاستاذ يوسف العظم، وجلسنا مع معالي وزير التربية والتعليم، ونحاورنا في الموضوع واتصل معاليه بالوزارة، مع الاستاذ سليمان ابوزيد اذكر هذا الاسم، وقال له:

كم عدد الذين تتوقع ان يكونوا على حساب التعليم الاضافي؟ فقال له: (سبعمئة).

فاخبرنا بان العدد (٧٠٠) فقط، واخبره بان يوقف هذه التعيينات، ثم اعلنا بانه سيجمع معنا ومع النواب الاخرين، لوضع اسس للتعينات، هذا ما حدث من معالي الوزير في تلك الجلسة، وانصرفنا ونحن شاكرين له اعادة النظر في هذا الموضوع ووضع الاسس العادلة للتعينات.

وفي اعتقادي ان ذلك لم يتم، بل كان الاتصال ببعض النواب، واعطائه القوائم وقد وصلنا الكلام، انه كان يقول لبعض المراجعين ليس الحق علينا وانما على نوابكم، فانهم لم يقدموا قوائم باسمائكم.

نحن الحقيقة النواب الذين يعني وصلنا هذه الاحاديث، لسنا مستعدين بان نقدم اسماء لاننا لسنا ديوان خدمة مدنية، ولا نعرف الاسم التي يمكن ان نقدم فلان على فلان الحقيقة هذه يعني مشكلة ونرجو من معالي الوزير ان يعيد النظر في هذا الموضوع على اسس عاجلة ان شاء الله، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

والبريد مثلاً كان يعين، من كان يتكلم لنائب كوسيلة لا يصلح طلبه، وهذا لا يعني الوساطة بالمعنى الذي استخدمه، اكمل بعض ملاحظاتي حول ما قيل من بعض الالفاظ بنهاية الجلسة، سيدي الرئيس، وارجو الان بالملاحظات التالية حول كلمة النائبين المحترمين.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين.

كنت اعتقد ان موضوع النقاش في موضوع تعيينات التعليم الاضافي، قد اغلق بعد التوضيح الوافي الذي قدمته في الجلسة الماضية رغم ان الدكتور محمد ابوفارس قد اشار في مضمار التعريف على تقارير ديوان المحاسبة للاعوام ٨٧ - ٩٠ موضوع التعينات التعليم الاضافي لا تتعلق بمواضيع تلك التقارير، مع ذلك هو اقحمه اقحاماً، وخارجاً عن الموضوع وبمناسبة اثاره الموضوع مرة ثانية، وبصرف النظر عن دوافع واسباب ذلك ورغم المغالطات الكبيرة والكثيرة ورغم الالفاظ الغير المناسبة والتي لا تليق بهذه القاعة، والتي وردت على لسان النائب فاني اود ان اؤكد على النقاط الرئيسية التالية المتعلقة بالموضوع:

١ - ان التعيينات على حساب التعليم الاضافي ليس امراً مستجداً اتبع في هذا العام فقط، بل هو اجراء معمول به في وزارة التربية منذ عشرات السنين، حيث ترصد له المخصصات الكافية كل عام من اجل تغطية حجم الشواغر الطارئة الكثيرة غير المتوقعة التي تحدث في صفوف المعلمين بسبب الاجازات على اختلاف انواعها وانا

اخوانا ارجو ان قف عند هذا الحد، لان من تحدث الان كان مسجلاً في الجلسة الماضية، وطلباً الرد على كلمة معالي الوزير، الذي رد على كلمة احدهم او على الاثنين، وليس الموضوع موضوع بحث منفصل.

في كلام على تقارير ديوان المحاسبة ورد هذا الكلام من احد الاخوين او من الاثنين فرد الوزير وطلب الرد عليه، الان الدور لمعالي نائب رئيس الوزراء الاستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: شكراً معالي الرئيس، ارجو أولاً قبل ان ابدأ بكلمتي ان ابين ملاحظات سريعة، وهو اني لم اعطي للصحف اي تصريح ولم اتكلم للصحف، ولم افصح عن اية ارقام للصحف حول تعيينات التعليم الاضافي، ما نشرته الصحف هو كان في اليوم الثاني، بالجلسة التي تليها الموضوع في هذه الجلسة.

ثانياً: انا لم اتصل بخلسة او سرا لاي نائب من النواب، لاقول له قدم قائمتك.

ثالثاً: انا لم اوجه لاي طالب عمل اي لوم لنائب منطقته، بان كان اقول له بان نائب منطقتك لم يقدم اسمك.

رابعاً: انا استغرب من الاخ الدكتور وهو استاذ جامعة الدكتور محمد ابوفارس ان يتلاعب بالالفاظ، كان يقول من ليس له واسطة لم يعين وهو يعرف ان الوساطة التي استخدمت في كلمتي في الجلسة الماضية، ليست بمعنى الوساطة البلي الى واسطة يأتي والي ما له واسطة، هي الوسيلة من كان يرسل طلبه بوسيلة البرق

هكذا من الأشهر

متأسف ان يصدر عن الدكتور بان يقال: اترك الصف بلا معلم حصّة واحدة لا يجوز ان يترك الطلاب بدون معلم مثل اجازة الامومة والمرض والاستقالة المفاجئة والنقل الاضطراري ووفيات الاقارب من الاصول والفروع وغيرها من الامور الطارئة التي تحدث، ونظرا لكثرة عدد المعلمين الذين يبلغون عشرات الالوف فان هذه الامور الطارئة تحدث حجما كبيرا، من الفراغ المؤقت الذي يمتد من اسبوعين الى ثلاثة شهور، كما يحدث في اجازة الامومة بحسب نظام الخدمة المدنية الام لها الحق ان تأخذ اجازة (٣) شهور وبما انه لا يجوز ان يترك الطلبة بدون معلمين ولو حصّة واحدة وبما انه يتعذر اللجوء الى ديوان الخدمة المدنية لتعبئة هذه الشواغر المؤقتة تعبئة دائمة، فانه يلجأ الى المخصصات التي ترصد كل عام منذ عشرات السنين بالموازنة العامة لهذا الغرض والتي بلغت هذا العام (٩١١) الف دينار، كما بلغت خلال العامين اللذان سبقا على التوالي (٨٥٧) الف دينار و (٩٦٨) الف دينار وانا معي قائمة بالموازنة خلال العشر سنوات القائمة كلها حوالي (٩٠٠/٨٠٠) الف مليون دينار.

٢ - ان الجديد الذي حدث هذا العام واختلف عما سبقه من الاعوام هو فتح المجال للتعيين على حساب هذه المخصصات لكل واكثر واؤكد واطلب المشائلة كما طلب الدكتور محمد ابو فارس

لكل من طلب ورغب في العمل بصرف النظر عن مكان اقامته، وبصرف النظر عن الوسيلة التي يتقدم بها للعمل، مباشرة كانت او غير مباشرة ذهب بنفسه الى الوزارة او مديرية التربية والتعليم او ارسل طلبه بواسطة البريد او بواسطة نواب منطقته وكانت النتيجة ان الجزء الاكثر من مخصصات العام الحالي للتعليم الاضافي والتي تتسع (لخمسة عشر) الف شهر، فرصة عمل (٩١١) الف دينار فيهن (١٥) الف فرصة عمل اذا كان العمل لشهر واحد.

خمسة عشر الف شهر فرصة عمل تم تعبئتها على الشكل التالي:

وانا اجيب على اسئلة الدكتور، وانا قلت في المرة الماضية ان الارقام ليست معي وان الارقام في السيارة، واني ناسيتها، لكن كنت اذكر من المذاكرة وهذه الارقام الصحيحة وقلت اسف، بانني ساودعها في امانة المجلس.

منطقة عمان ٧٢٧ وظيفة تم تعبئتها، منطقة اربد ٥٧٢ وظيفة، الكرك الذي يسأل عنها الدكتور ابو فارس لا تستحق ٦٦٦ وظيفة، منطقة المزار الجنوبية ويسأل عنها؟ ٥١٠ وظائف، منطقة الطفيلة ٣١٠ وظائف، منطقة الكورة ٢٧٦ وظيفة، منطقة عجلون ٦٧٣ وظيفة، منطقة المرق ٢٤٨ وظيفة، منطقة الزرقاء التي سأل عنها؟ ٢٥٩ وظيفة، منطقة القصر ١١٤ وظيفة، منطقة مادبا ١٤٨ وظيفة، منطقة البلقاء ١٨٤ وظيفة، وذكّرت الارقام التي هي فوق (اللة).

الحقوق في ديوان الخدمة المدنية، فان ديوان الخدمة المدنية نفسه يقر في المذكرة التي قرأت - قسمها عليكم وتاريخها بان هذه التعيينات لا علاقة لها بتعيينات الخدمة المدنية، من يأتي دوره في ديوان الخدمة المدنية سواء كان معين على حساب التعليم الاضافي او لم يكن معين يأخذ دوره هناك، وهذا الاجراء في وزارة التربية والتعليم كان متبعاً منذ عشرات السنين، ليست هذه السنة الاولى التي يتم فيها التعيين على حساب التعليم الاضافي فلماذا هذه الضجة هذه السنة الان العدل والانصاف شمل الجميع، هل لانه عين من العقبة والطفيلة والمزار والقصر كما عين واكثر ما عين في اربد، الا ان التعليم شمل كل المناطق شمل جرش وعجلون، الا ان الناحيين لم يأتوا الى النائب، او انهم حاسبوا النائب لماذا يعين غيرنا ولم يعين نحن، هل هذا ذنب الوزير الذي قام بهذه التعيينات، كنت اعتقد بانه ظلم، هو واقع ليس اعتقد، الظلم ظلمات النائب الذي يعتقد بان الوزير ظلم، هو قد ظلم الوزير، وسينعكس ذلك عليه ظلمات يوم القيامة، لانه يعرف ان هذه التعيينات تمت حسب العدالة وحسب الانصاف، وانا اقول بانني لم اعين، اقول واصر على ذلك واتحدى بانني لم اعين شخصاً واحداً، عندما اقول بانني لم اعين، لا يعني ذلك بانني لم اوقع كتاب التعيين.

انا وزير ومسؤول والمحمل المسؤولية انا اوقع جميع كتب التعيينات، لكن عندما اقول ذلك فاني لم اعين قريباً وحداً، انا اتحداكم بان يكون هناك قريب واحداً لي من بين هذه الالاف المؤلفة التي عينت.

ويتضح من هذه الارقام ان المناطق الاقل حظاً في التنمية والاكثر حظاً من الحاجة والفقر قد نالها الحظ الاذن من هذه التعيينات مما اسهم اسهاماً غير قليل في الحد من مشكلة البطالة.

٤ - بما ان هذه التعيينات هي لفترات قصيرة اثناء السنة الدراسية فانها تعيينات مؤقتة لا تعطي لصاحبها المعين بهذه الكيفية ولا للوزارة حقاً مكتسباً في التثبيت في اي من هذه الوظائف اذا شغرت هي كلية او في الوظائف الشاغرة بحسب جدول التشكيلات الوظائف باني شكل من الاشكال . . وهي لا تتجاوز باحسن حالاتها شهور العام الدراسي الفعلية واذا تجاوزت ذلك فانها تصبح خاضعة لاحكام نظام الخدمة المدنية وتتبع عند ذاك اسس وقواعد انتقاء الموظفين الصادرة بموجب النظام بقرار من مجلس الوزراء. وقد تم توضيح كل ذلك بمذكرة عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم د/ج/٢/١٧٢٠ تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٣ . . وعلى هذا فان تعيينات التعليم الاضافي هي: اشبه بالتعيينات على حساب المياومة من اجل تغطية حاجة لاجائية في الوزارة، ولا تعطى صاحبها اي حقوق او امتيازات على حساب من لهم طلبات في ديوان الخدمة المدنية، كما انها لا تحرم المعين من حقه عندما يحق دوره في ديوان الخدمة المدنية.

وعند ذلك بان يقال، بان هذه التعيينات قد حصلت على حساب اصحاب

هكذا من الأشهر

وانحدى عندما كانوا يأتونني زرافاً ووجداناً انني اكننت اقبالهم، بل كنت اقول لهم حق الذين يأتون من الشمال، اذهبوا الى نواب منطقتكم، اذهبوا الى الوزارة، اذهبوا الى المديرية، ارسلوا طلباتكم بواسطة البريد، هذا هي الوساطة التي كنت اكننتها، وليس الوساطة والدكتور محمد ابوفارس يعرف ذلك، وانا متأكد، لكنه لم يتمشى مع روح الاسلام السمح، الذي يعتنقه وهو يعرف ان كل ما قاله في هذا الكلام هو باطل. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، لا اعتقد ان المجال الان مفتوح لمناقشة هذه القضية الدكتور محمد ابو عليم. الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس. الحقيقة الاخوان تكلموا ضد التعليم الاضافي لم يتكلم احد مع التعليم الاضافي، فانا ارجو ان اتكلم بهذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس: استاذ فارس النابلسي نقطة نظام. السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس.

باعتقد ان الجلسة على جدول الاعمال هو مناقشة تقارير ديوان المحاسبة، وليس مناقشة سياسة وزارة التربية والتعليم، فاطلب من معالي الرئيس السير بجدول الاعمال كما ورد البنا.

واقبال هذا الموضوع، لانه خارج جدول الاعمال وخارج الجلسة، وشكراً.

اصوات: نفي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي. السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

انا اقترح ان تنتقل الانتقال البسيط بجدول الاعمال، لان في ذلك تشكيك لعمل المجلس - سيدي الرئيس - وانت المهيم على تطبيق النظام.

سيدي الرئيس، مثل هذا الامر وغيره يستحق ان يعقد له جلسة خاصة يدلي كل منا بدلوه الان نناقش قانون المطبوعات، قانون هام جداً، قانون انتظرناه طويلاً، ونناقش ايضاً تقرير او توصيات اللجنة المالية حول تقارير ديوان المحاسبة.

سيدي الرئيس، اثني على اقتراح زميلي الاستاذ فارس النابلسي، بننتقل انتقالاً بسيطاً الى جدول الاعمال وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اعيد التوضيح مرة اخرى ان هذا الموضوع استاذ سليم الزعبي - اذا سمحت انت - اعترضت واسمع الجواب..

تكلم من تكلم، واسمه مسجل من بقية الاسماء المسجلة في الجلسة الماضية، ولم يكن هناك اي خروج عن جدول الاعمال، اثناء مناقشة تقارير ديوان المحاسبة، اشار الاخوان ابوفارس وعبدالعزیز الى هذا الموضوع، رد معالي نائب رئيس الوزراء عليها، فطلبوا الرد من الجلسة الماضية وسجل لها هذا الحق، والان ابدى ما عندهما ومعالي نائب الرئيس رد الان مرة

يرد لا مانع، لكن الان التوصيات جزء من تقرير اللجنة المالية عن ديوان المحاسبة.

هذه التوصيات هي واردة في اصل التقرير المقدم، فقط الاخوان طلب اليهم ان يقدموها منفصلة، وهي في ضمن التقرير، فالان تقرأ ويعدها ان شاءت الحكومة ان ترد على ذلك او اراد اي اخ من الاخوان ان يتحدث عن ذلك.

تقرأ التوصيات قراءة، بويت تبويهاً جديداً، وطلبنا ان تبوب هذا التبويب. تتلى عليكم مرتبة حسب الترتيب الجديد ويعدها لكم الامر، تقرأ قراءة ويعدها يتم النقاش استاذ المقرر تفضل.

السيد مطير البستنجي - مقرر اللجنة المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

ملخص توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب الواردة في قرار اللجنة رقم (٢)

حول تقارير ديوان المحاسبة للاعوام (١٩٨٧ - ١٩٩٠)

توصيات اللجنة في الجانب المطلوب من الحكومة

١ - الطلب من الحكومة انشاء وحدات رقابة مالية داخلية في كافة الوزارات والدوائر الحكومية الرسمية العامة يرتبط رئيسها باعل سلطة ادارية في الجهاز، وذلك لاحكام الرقابة الداخلية على الاموال المنقولة وغير المنقولة.

٢ - الطلب باظهار جهاز ديوان الرقابة والتفتيش الاداري الى حيز الوجود باقرب

اخرى هذا هو الموضوع، وليس هناك اي خروج عن جدول الاعمال.

لهذا انا مع ان تنتقل الى جدول الاعمال وان كان هناك ملاحظة للاخوة، الان لدينا توصيات اللجنة تقرأ الان، ومن له اثناء نقاش اي بند من توصيات اللجنة، ان يبيدي ملاحظته ويكون كلامه منسجم مع جدول الاعمال.

اتوقع الاستاذ جمال انه ماشي الان، لا نستطيع فتح باب المجال، ماسجلتوا الجلسة الماضية اثناء النقاش اخ جمال نعطيك الدور وهنا يكون النقاش على التوصيات، اقتراح استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس، انا ساتكلم في موضوع مناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتوصيات اللجنة المالية، ارجو ان تسمح لي سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: تفضل.

سيدي الرئيس: انا لم احضر باقي الجلسة السابقة التي تم فيها اكمال كلمات السادة النواب موضوع ديوان المحاسبة، ولكن الزملاء اخبروني بان الزملاء النواب اكملوا كلماتهم ولم ترد الحكومة فهل هناك رد من الحكومة عن ما ورد في مناقشة السادة النواب، ثم بعدها يصار الى تلاوة التوصيات، اذا كان هناك رد من الحكومة شكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخ الدغمي، التوصيات جزء من التقرير، ورد الحكومة ان ردوا الان او بعد التوصيات حتى يكون رد شامل، واذا اردت سيادة الرئيس ان

هكذا من الأشهر

وقت، وذلك ليتولى مهام الرقابة الادارية وضبط الاداء الاداري في مؤسسات الدولة كافة.

٣ - الطلب من الحكومة تحديث قانون تحصيل الاموال الاميرية بما يحفظ حقوق الخزينة ويسيطر اجراءات التحصيل، وان تقدم الحكومة مشروع هذا القانون قبل نهاية العام الحالي، وتحديث قانون البلديات فيما يتعلق بتحصيل اموالها.

٤ - الطلب بتفعيل دور الاجهزة المكلفة بجباية وتحصيل الضرائب والرسوم والذمم المختلفة، وذلك بتطوير هذه الاجهزة وتدريبها وتحديث قيودها لتمكين من تحصيل الاموال العامة في مواعييدها المحددة، وان نضع هذه الاجهزة برامج زمنية لتحصيل الباقي المتراكمة سواء في الادارة الحكومية او البلديات.

٥ - الطلب بانشاء وحدات للمعلومات في كافة اجهزة الدولة بحيث تقوم هذه الوحدات بوضع انظمة ذات بارمجة موحدة يتم ربطها بجهاز مركزي للمعلومات الامر الذي يسهل عملية الرقابة الشاملة.

٦ - الطلب بالاجراء رقابة داخلية فاعلة على المستودعات بحيث يتم ضبط عمليات الشراء ومراقبة مدة فعالية اللوازم المحفوظة، وان يكون الشراء بحدود الحاجة.

٧ - الطلب التقيد باحكام قانون التموين الناقل المفعول وذلك من خلال تقديم

موازنة حساب الانجاز لمجلس الامة بالموعد القانوني لتقديم الموازنة العامة.

تواصي اللجنة المالية

١ - التوصية بتوحيد انظمة اللوازم والمستودعات وتدريب العاملين فيها وتنظيمها وتحديث القيود والسجلات والبطاقات.

٢ - التوصية برصد المخصصات اللازمة لتسديد الذمم المطلوبة من الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة في مشاريع موازنتها للسنوات القادمة بالتنسيق مع وزارة المالية/الموازنة العامة.

٣ - التوصية بدراسة انشاء مؤسسة مستقلة لصيانة سيارات وآليات الحكومة.

٤ - التوصية بوضع نظام مالي موحد يطبق على جميع وزارات ودوائر الدولة والمؤسسات الرسمية العامة.

٥ - التوصية بوضع برنامج زمني مدروس لتحصيل ذمم مستشفيات وزارة الصحة في المملكة وسلفات المعالجة في الخارج مع تحديث سجلات ذمم المرضى بالمستشفيات.

٦ - التوصية بضرورة اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية قبل تنفيذ المشاريع المختلفة من مدارس او اسكان او طرق والطلاع الديوان على هذه الدراسات لابتداء الرأي بشأنها.

٧ - التوصية بتشكيل لجنة مختصة مكونة من

مندوبين عن وزارة المالية ووزارة التخطيط والبنك المركزي والمنظمة التعاونية وديوان المحاسبة لدراسة الاوضاع المالية للمنظمة عن الفترة ٨٧ - ٩٠ وتقديم تقريرها وتوصياتها بذلك الى مجلس الوزراء.

توصيات خاصة بالديوان

١ - التوصية بتعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث ينص على ما يلي:

أ - حصانة رئيس ديوان المحاسبة عند التعيين وعند انتهاء الخدمة على ان يكون التعيين بناء على تنسيب مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب والا تنهى خدماته الا بموافقة مجلس النواب ما دام قائماً حتى يتفق هذا التعديل مع نص المادة (١١٩) من الدستور والتي نصت على حصانة رئيس ديوان المحاسبة.

ب - شمول رقابة ديوان المحاسبة لكافة المؤسسات العامة مثل مؤسسة المدن الصناعية والمراكز التجارية.

ج - اعطاء الديوان صلاحية الرقابة على اداء المشاريع وابتداء المشورة في دراسات الجدوى الاقتصادي لمشروعات التنمية والاستثمار.

د - اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية المشاركة في اختيار مدققي الحسابات لشركات الامتياز والشركات المساهمة العامة التي تساهم فيها الدولة، بغض النظر عما

ورد في أي تشريع آخر، مع الزام هذه المكاتب بتقديم نسخ عن تقاريرها السنوية الى رئيس ديوان المحاسبة لدراستها وابتداء الرأي بما جاء فيها.

هـ - اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية الرقابة المسبقة على حسابات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة وكافة المجالس البلدية والقروية.

و - بيان المخالفات المالية وكيفية التحقيق فيها واصدار العقوبات بشأنها واعتبار عدم الاستجابة للاستيضاحات مخالفة مالية.

ز - النص على اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية احالة مرتكبي جرائم الاختلاس والتزوير والتلاعب في المال العام الى الادعاء العام، بعد استكمال اجراءات التحقيق والتدقيق معهم.

ح - النص على عرض الخلافات في المسائل المالية التي تقع بين الديوان والاجهزة الحكومية والجهات الخاضعة لرقابة الديوان على لجنة تشكل من رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة والوزير او مدير الدائرة التي وقع بها الخلاف.

ط - استقلالية الديوان المالية

هكذا من الأشهر

والادارية، بحيث يتمكن من وضع موازنته، وتوفير الحوافز لموظفي الديوان لاستقطاب الكفاءات ومنع تسرب الخبرات منهم.

هذا وتنسب اللجنة الى المجلس الكريم الطلب الى الحكومة بموافات المجلس بجوابها على هذه الطلبات والتوصيات في مدة اقصاها اربعة اشهر وشكراً، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله.

الان اخوانا تم مناقشة التقرير، تم قراءة التوصيات او ملخص التوصيات المقدم لكم.

الآن هذه التوصيات، اذا اقراها المجلس الكريم فيطلب من الحكومة الاجابة على هذه الطلبات ان كانت هناك طلبات متعددة، او الاخذ واعلام المجلس بما يتم، التعاون مع هذه التوصيات اذا اقراها المجلس.

فالآن التوصيات معروضة على المجلس الكريم الا اذا طلبت الحكومة ان ترد على هذه الطلبات فلا بأس، سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء: اذا سمحت معالي الرئيس بأفضل اتقدم برد الحكومة.

رد الحكومة الان اذا شئت مناسب.

معالي رئيس المجلس: الحقيقة لكم الرأي في هذا اذا اردتم الان او بعد مناقشة هذه التوصيات من الاخوة النواب، اما الان الاخوان ارى انهم يريدون الطلب رد الحكومة على هذه التوصيات.

سيادة رئيس الوزراء: مثل ما بذك ما في مانع.

معالي رئيس المجلس: استاذ الشيخ علي نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: تقرير قدم من قبل لجنة، ولم نسمع رأي الحكومة في ردها على ما قاله الاخوة النواب حول هذه التقارير لذلك ارى ان يفسح المجال للحكومة ان ترد على التقرير قبل ان تتخذ توصياتنا، فقد نرجمنا الحكومة بان تقبل هذه التوصيات او جزء منها وعندئذ لسنا بحاجة الى ان نصوت عليها، ما دام قد التزمت الحكومة من خلال اعترافي، الحكومة عندما ترد على قرارات هذا المجلس او على ما قاله الاخوة النواب.

لذلك ارى ان تمكن الحكومة الان من الرد على توصيات هذه اللجنة المقدمة، وما قاله النواب المحترمون في الجلسات السابقة.

ومع ذلك يمكن التصويت على هذه التوصيات توصية توصية وشكراً.

اصوات: نثني على هذا معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: انا افضل ان ترد الحكومة الان، الان رد الحكومة قد يغنينا عن الكثير من التساؤلات التي قد يثيرها الزملاء النواب.

وبالتالي ايضاً قد تكون هناك بعض الامور التي تحتاج الى توضيح من النواب بعد رد الحكومة لذلك افضل ان يكون رد الحكومة الان.

معالي رئيس المجلس: سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين.

لقد اطلعت على قرار اللجنة المالية حول تقارير ديوان المحاسبة عن الاعوام ٨٨، ٨٩، ١٩٩٠ باجزائه الثلاثة والتي تضمنت ما يلي:

اولاً: ملاحظات وتوصيات عامة.

ثانياً: ملاحظات خاصة حول عدد من الوزارات والمؤسسات والدوائر.

ثالثاً: اقتراحات حول تفعيل دور ديوان المحاسبة عن طريق تعديل قانونه وتعزيز ادائه.

وانني اتقدم بالشكر الى اللجنة الكريمة على جهدها القيم، الذي جمع بين تتبع دقيق لكثير من القضايا المالية والادارية من جهة وبين نظرة شاملة للامور تستهدف احداث اصلاح والتحديث في اجهزة الدولة بصورة منهجية ومؤسسية، من جهة اخرى، كما اتقدم بالشكر ايضاً للسادة النواب المحترمين على ملاحظاتهم واقتراحاتهم القيمة.

واود بهذه المناسبة ان ابين للمجلس الكريم بانني قد اوعزت الى الجهات المعنية القيام بدراسة والية ومستفيضة للتقرير، وذلك بغية وضع التوصيات التي وردت فيه موضع التنفيذ، ولتخاذ الاجراءات الادارية والقانونية المناسبة لمعالجة وتصويب المخالفات المالية، والتجاوزات

الادارية، وتلافي تكرارها، مع ملاحظة الفترة الزمنية التي غطتها تقارير الديوان التي بين ايدينا.

وكذلك فان الحكومة ستقوم بدراسة ملاحظات وتوصيات السادة النواب المحترمين، بكل حرص وعناية للاستفادة منها، ووضعها في اطار تنظيمي، ينعكس على اداء الدولة وفعاليتها اجهزتها.

الا انني ارجب في الوقت نفسه التعبير منذ الان عن وجهة نظر الحكومة حول بعض النقاط الرئيسية التي وردت في هذا التقرير.

١ - ان الحكومة تشارك اللجنة الكريمة رأياً في وجود ضعف تعاني منه انظمة الرقابة المالية الداخلية في الاجهزة الحكومية، وللتغلب على هذا الضعف فقد اوعزت الى جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بانشاء وحدات للتفتيش والرقابة المالية الداخلية، ليتسنى لها احكام الرقابة على المال العام، وايقاف اي خلل او تجاوز قد يحدث قبل استفحاله.

٢ - ان الحكومة تشارك اللجنة الرأي في توجيهها لضبط مختلف جوانب العملية الادارية وترشيدها بغية تحسين اداء العاملين في اجهزة الدولة. ولتحقيق هذه الاهداف فقد سبق وان اتخذ مجلس الوزراء في الثاني من حزيران عام ١٩٩٢ قراراً بانشاء هيئة الرقابة والتفتيش المركزي وكلف ديوان التشريع بوضع تشريع خاص لهذه الهيئة سيتم صدوره خلال فترة قريبة باذن الله، واننا لعل يقين بان هذا

هكذا من الأهل

الاجراء سيعزز الدور الذي يقوم به ديوان الخدمة المدنية وكذلك يكمل النشاط الذي يؤديه ديوان المحاسبة في مجالات التصدي لتحسين اداء الادارة من جهة وصيانة المال العام من جهة ثانية.

٣ - تشارك الحكومة اللجنة الموقرة الرأي في وجوب دراسة وتقييم سياسات اللوازم المعتمدة حالياً، وضرورة وضع نظام لوازم متطور يساعد على الاسراع في توفير السلع والخدمات التي يتطلبها رفع كفاءة الجهاز الحكومي، وكذلك المباشرة الفورية بدراسة توحيد انظمة اللوازم في المؤسسات ذات الاستقلال المالي والاداري، كما سيتم اتخاذ الاجراءات الفورية لتنظيم العمل في المستودعات الحكومية وتحديث القیود والسجلات والبطاقات في هذه المستودعات، وتشارك الحكومة اللجنة في توجيهها لوضع نظام مالي موحد للمؤسسات ذات الاستقلال المالي والاداري.

٤ - تشكر الحكومة اللجنة على اثارها موضوع تحديث قانون تحصيل الاموال الاميرية وتحديث قانون البلديات فيما يتعلق بتحصيل اموالها، وكذلك تفعيل دور الاجهزة المكلفة بجباية وتحصيل الضرائب والرسوم والدم المستحقة، اذ ان توفر ارادة عامة مشتركة بين المجلس الكريم والحكومة لاتخاذ اجراءات اضافية لتحصيل حقوق الخزينة وحماية المال العام يشكل حافزاً لاجهزة الدولة على بذل

المزيد من الجهد للقيام بهذا العمل من ناحية، وسيعطي المواطن الانطباع الصحيح بجدية هذا التوجه، وضرورته لتحقيق المصلحة الوطنية من ناحية اخرى.

وتعد الحكومة المجلس الكريم بانها مستفهم بجميع الخطوات التشريعية والتنظيمية والادارية التي تكفل توفير اكبر قسط لحماية حقوق الخزينة، سواء كان ذلك في تحصيل الاموال العامة او في المحافظة عليها.

٥ - ان الحكومة اذ تلاحظ المبالغ الكبيرة المخصصة لصيانة السيارات والاليات الحكومية، لتشكر اللجنة الكريمة على اقتراحها بانشاء مؤسسة مستقلة لصيانة سيارات واليات الحكومة. وترى ان هذا الاقتراح جديد بالدراسة من الناحيتين الاقتصادية والمالية لاتخاذ الاجراء الذي من شأنه تحقيق الكفاءة في صيانة السيارات والاليات الحكومية بصورة اقتصادية ومالية وادارية مناسبة.

٦ - تشارك الحكومة اللجنة الكريمة رايها في اهمية المضي في انشاء نظام مركزي للمعلومات، تتصل به انظمة الوزارات والدوائر والمؤسسات المختلفة. وهذه المناسبة فائني اود ان اشير الى ان الحكومة سبق وان اتخذت قراراً بانشاء هذا النظام، وقد وضع التشريع اللازم له ونحن في سبيل اقواره ووضعه موضع التنفيذ، باسرع وقت ممكن.

ويسعدني ان تشارك الحكومة اللجنة رؤيتها لطبيعة عمل هذه النظام المركزي والذي سيكون اداة ربط لوححدات المعلومات في كافة اجهزة الدولة املين ان يؤدي توطین هذه الوحدات في الجسم الحكومي الى رفع كفاءة الاداء الاداري بصورة واضحة.

٧ - تود الحكومة ان تطمئن المجلس الكريم الى انها جادة تماماً في تحويل الارادة السياسية التي عبرت عنها في مناسبات عدة لاحداث تطوير اداري حقيقي في الاجهزة الحكومية كافة الى واقع ملموس.

وقد اتخذت الحكومة حتى الان عددة طوات لتحقيق هذا الهدف فاعلنت عن برنامج تفصيلي يحدد رؤيتها المحلية لمقاربة اوجه التطوير الاداري المختلفة وطلبت من كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة المباشرة في تطبيق ما يتصل بها من اجراءات عديدة كما تم احداث وحدات خاصة للتطوير الاداري في الوزارات كافة. وتبع ذلك انشاء صلة مؤسسية بين هذه الوحدات وبين جهاز مهني متفرغ للتطوير الاداري.

وقد باشرت الاجهزة الحكومية نشاطاتها في هذا السبيل بتبسيط الاجراءات الادارية المختلفة، وخاصة تلك المتصلة بشؤون المواطنين، وبالفعل فقد تم الاعلان عن تبسيط الاجراءات في بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة وفي طليعتها دائرة الاحوال المدنية والجوازات العامة ومحافظة العاصمة ووزارة البريد والاتصالات، وكذلك تم تبسيط

الاجراءات في وزارة التعليم العالي وسوف تعلن وزارة المياه والري قريبا عن مجموعة اجراءات من شأنها رفع كثير من الاعباء عن المواطنين وخاصة في الاغوار، كما ستعلن دائرة الجمارك العامة ايضاً عن مجموعة خطوات لتبسيط اجراءاتها.

وقد قدمت وزارة الطاقة والثروة المعدنية تصوراً عاماً لاجراء اصلاحات رئيسية في قطاع الطاقة تجري دراسته حالياً.

هذه الاجراءات التي تبدو اولية وبسيطة تشكل في رأينا بداية صحيحة لمسار شاق وطويل لاحداث نقلة حقيقية في الجهاز الحكومي، تستهدف احداث تغيير ايجابي في السلوك الاداري في الوقت الذي تتواصل فيه عمليات التنظيم والتدريب والمتابعة وتوطین انظمة المعلومات في الجسم الحكومي، وانني انتبه هذه المناسبة لاکرر امام حضراتكم التزام الحكومة التام بتحويل الارادة السياسية التي اطلقها جلالة الملك الحسين المعظم في مجالات التحديث والتطوير الى واقع ملموس في جهازنا الاداري.

اما فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بالوزارات والدوائر المختلفة فسوف اقوم بمتابعتها والتأكد من اتخاذ الاجراءات الادارية والتاديبية والقانونية المناسبة، لتصويب الامور فيها.

كما اود ان اعبر عن دعم الحكومة التام لديوان المحاسبة ولالتزام بتطوير تشريعاته بما يضمن تفعيل دوره وتحسين ادائه للقيام بواجباته على الوجه الاكمل، حيث يشكل الديوان إحدى الضمانات الاساسية لعمل الدولة

هكذا من الأهل

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وأود هنا أن أشير إلى أن المادة (١١٩) من الدستور تعطي الديوان الحق في مراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها وتحتم عليه تقديم تقرير عام يتضمن أراؤه وملاحظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في كل دورة عادية، أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك.

ويسدوان القراءة الثانية لهذه المادة
الاستوائية لا تحتم اقتصار الدويان بالضرورة
على ابراد المخالفات لحسب، وانما يمكن
للدويان ان يقدم اراءه ولمحوظاته من خلال
تقرير عام يتناول فيه بمجمل القضايا المتعلقة بادارة
امال العام.

ويبدو أيضا ان المنهجية المتبعة في اعداد تقارير الديوان والتي اقتصرت حتى الان على ايراد المخالفات قد حددت اطر النقاش والحوار

في هذا الشأن بحيث بدت الاجهزة الحكومية وكأنها جزر منعزلة عن المجتمع دأبها مخالفة الانظمة والقوانين وهدر المال العام دون ان يفسح المجال لمناقشة طرقي معادلة الخلل في الاجراء من جهة، والسلامة في الاداء من جهة ثانية.

وهذا الامر يحتاج الى دراسة قانونية جادة
يمكن من خلالها ان يصبح تقرير ديوان المحاسبة
وثيقة سوية مرجعية لطريقة ادارة المال العام
بكل ما في ذلك من ايجابيات او سلبيات.
ويدعوني ايضا التأكيد على هذا الطرح
الموضوعي للامور الرغبة في اعطاء كل ذي حق
حقه من العاملين في الجهاز الاداري.

فالجهاز الاداري، ايها الاخوة، جزء من هذا المجتمع قد يضم نفرا قليلا من المخالفين والمتجاوزين الا انه في غالبية العظمى يمثل نخبة متميزة من ابناء هذا البلد الشرفاء والمخلصين.

فهو الجهاز الذي استطاع ان يتصلى بكفاءة لحل العديد من المشاكل التي جابهتها منذ حرب الخليج، وهو الجهاز الذي استطاع ان يسهم في احتواء ازمئتنا النقدية، وبنهض بهذا البلد الى درجة الامان المالي، وهو الجهاز الذي يعالج قضايا الحريات العامة بانفتاح ومسؤولية، ويعمل جاهدا لاسلح المجال لنمو اقتصادي قد يتجاوز كل التوقعات في هذا العام.

ولذا فإنه من العدل والإنصاف لاكثر من
مئة الف موظف وموظفة، ومعلم ومعلمة ان نميز
بينهم وبين القلة من المخالفين والمتجاوزين، وان
نقول لهم:

(الله يعطيكم العافية)

في الوقت الذي نطلب منهم بكل حزم
لفظ كل مسيء وبتر كل مخالف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته.

إذا سمح لي الاخوان، هذه التوصيات
مالية وفنية، ادارية واجرائية، قانونية تشريعية.

طريقة التعامل معها، بعد بيان سيادة
رئيس الوزراء ارجو من رئيس اللجنة المالية ان
يمجد الطيبة التي يراها المناقشة هذه التوصيات،
حتى لا نعيد الكرة في الحديث بعد ما سمعنا من
هذه التوصيات والقبول بشكل عام مما سمعنا من
سيادة الرئيس هناك توافق وتلاقي كبيرة، لا
نريد ان نعيد التلاقي والتوافق بحديث جديد.

استاذ رئيس اللجنة المالية.

الدكتور عبدالله العكايلة - رئيس اللجنة المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس،

بعد ان سمعنا من سيادة رئيس الوزراء
هذا الرد الوافي الشامل على معظم ما ورد في
التقرير من طلبات ومن توصيات ، وجاء الرد
موافقاً تماماً لما ورد في التقرير وقد سجلت هنا ما
يربو هنا على عشرة نقاط اساسية في هذا التقرير
جاء رد سيادة رئيس الوزراء باسم الحكومة
بالموافقة والتسليم الكامل .

ونشكر سيادة الرئيس واعضاء الحكومة
على هذا الرد الذي جاء تلقائيا موافقا لما يدل على
ان توصيات اللجنة كانت توصيات حقيقية

وقادمة من واقع حقيقي، وخلل حقيقي تحس
الحكومة به كما يحس به مجلس النواب.

بقي - معالي الرئيس - اذا سألتني عن الميكانيكية والمنهجية ان اقول : ارجو من اخواني الزملاء ان يصوتوا على مجمل هذه التوصيات والطلبات التي صنفناها الى نوعين، الى طلبات وتوصيات، وافردنا للتوصيات باب التوصيات لكي تدرس الحكومة امكانية التنفيذ في ظل امكاناتها التشريعية والمالية والفنية من جهة .

وان نحدد موعداً حددنا، كما تلاه المقرر
بالتنفيذ اربعة اشهر، لكي تجيب الحكومة هذا
المجلس على ما تم بشأنها، وشكراً معالي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرياً، معالي
وزير الصناعة والتجارة.

الرئيس .
معالي وزير الصناعة والتجارة: معالي

اقترح الموافقة على ما تفضل به السيد رئيس اللجنة المالية، باعتماد توصياتها جملة واحدة لانها متوافقة تماماً مع رأي الحكومة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الشيخ علي
الفقر.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي
الرئيس.

الحقيقة موافقة سيادة رئيس الوزراء على
التوصيات، يعني اراحتنا من ان ندخل في نقاش
حولها تفصيلاً، لذلك لا بد من التصويت جملة

هَذَا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ

معاليكم التوصية الخامسة فيما يتعلق بتحصيل ذمم مستشفيات وزارة الصحة في المملكة اري ان تقيد بقيد من المقتردين.

تحصيل الذمم من المقتردين، اما نعم من المرضى المقتردين، النقطة الاخرى في الصفحة قبل الاخيرة، الفقرة (ب) شمول رقابة ديوان المحاسبة لكافة المؤسسات اري ان يضاف اليها، والشركات التي تمتلك الحكومة (٥٠٪) من اسهمها، وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ ليث نقطة نظام.

السيد ليث الشيبيلات: فقط سيدي اريد ان اذكر، ان هناك اقتراحات من الزملاء الذين تكلموا هذه ايضاً مقترحات يصوت عليها بالاضافة ايضاً الى توصيات اللجنة شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ العبادي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

انا حقيقة اوافق على الجزء الاول من التوصيات المتعلقة بالامور العامة، ولكن لي ملحوظات عن الجزء الثاني المتعلق بديوان المحاسبة في الفقرة الاولى، التوصية بتعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث ينص على ما يلي:

١ - حصانة رئيس ديوان المحاسبة عند التعيين وعند انتهاء الخدمة، على ان يكون التعيين بناء على تنصيب مجلس الوزراء، وموافقة مجلس النواب ولا تنتهي خدماته الا بموافقة مجلس

النواب ما دام قائماً يتفق هذا التعديل مع نص المادة (١١٩) من الدستور.

الحقيقة هذه التوصية مخالفة لنص المادة (١١٩) من الدستور الذي تقول بان الفقرة (٢) ينص القانون: على حصانة رئيس ديوان المحاسبة ولم يقول: ينص الدستور على حصانة رئيس ديوان المحاسبة.

فمثلاً النائب ينتخب من الشعب، ويتمتع بنفس الحصانة، اما رئيس الديوان يتمتع بحصانة بموجب القانون، وليس بموجب الدستور.

اذن هذه المادة حقيقة، تخالف نص المادة (١١٩) رغم الاشارة الى المادة (١١٩) انها متفقة معها الشيء الاخر في الفقرة (د).

اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية المشاركة في اختيار مدققي الحسابات.

شركات الامتياز والشركات المساهمة العامة التي تساهم فيها الدولة، لم تذكر التوصية نسبة المساهمة، عندما تكون نسبة المساهمة (٥٠ او ٥١) يجب ان تكون خاضعة تلقائياً لديوان المحاسبة، ولكن عندما تكون غير ذلك رغم حرصنا، لكن هنا يترتب عليه ايضاً تغيير في الكثير من القوانين والانظمة المتعلقة بالشركات.

النقطة (هـ): اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية الرقابة المسبقة، ونحن نعرف بان الرقابة هي بعد الاتفاق، اي ان الرقابة هي مراقبة سلامة وصحة الاتفاق، وليس الموافقة عليه قبل ان يتم لانه قد تم عليه بموجب قانون

الموازنة الذي يمر على مجلسنا الكريم.

النقطة (ج) قبل الاخيرة او الاخيرة في الطباعة وقبل الاخيرة في تعديل اللجنة، في هذه الامسية النص على عرض الخلافات في المسائل المالية التي تقع بين الديوان والاجهزة الحكومية، والجهات الخاضعة لرقابة الديوان، على لجنة تشكل من رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب، ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة والوزير او مدير الدائرة، التي وقع بها الخلاف.

انا حقيقة لا اري اي علاقة لمجلس النواب بالخلاف بين الدوائر والسلطة التنفيذية، هذا مطابق تماماً للفرضية، لو ان خلاف نشأ بين لجنة واخرى من لجان مجلس النواب، تصبح السلطة التنفيذية عضو في لجنة خاصة لحل هذه الاشكال.

اعتقد ان هذا ليس متفقاً مع الدستور وبالتالي هذا النقاط عليها تحفظات، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة المالية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس، اقترحت ان يصوت على هذا التقرير او على ملخص هذه التوصيات جملة وقد ثني الزميل الدكتور عبدالله النسر ووافق الكثير من اعضاء هذا المجلس الكريم ارجو معاليكم ان تشرع في هذا الاقتراح شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور مراد نقطة نظام.

هكذا من الأشهر

السيد منصور مراد: معالي الرئيس
سبقني الزميل ليث الشيبلا لا يمكن ان نجري
تصويت وفي اقتراحات قدمت، انا على سبيل
المثال قدمت اقتراح في عشرات النواب قدموا
اقتراحات لا نعرف مصير هذه الاقتراحات.

فكيف يجرى التصويت؟

معالي رئيس المجلس: التصويت على ما
هو امامك من توصيات يعني هذه التوصيات
رئيس اللجنة، واللجنة تقول هذه التوصيات،
وارجو ان اذكر بما طلبه رئيس اللجنة، من ان
هذه الطلبات والتوصيات مطبوعة وموزعة.

وان اللجنة تطلب وتعرض على المجلس
الكريم ان نطلب من الحكومة ان تجيب على هذه
التوصيات خلال اربعة اشهر، وبعدها يتم
متابعة ومناقشة هذا ما سمعته من رئيس اللجنة،
والامر امام الاخوان هنا، الاستاذ رئيس
اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: معالي الرئيس

بالنسبة للزملاء الكرام الذين قدموا
اقتراحات من خلال الكلمات التي عرضوها على
هذا المجلس اقترح الزميل حمزة منصور ان
تصنف هذه الاقتراحات لدى الامانة العامة،
وقد سمعتم من سيادة رئيس الوزراء التزاماً
واضحاً لدى هذا المجلس، لان سيادته
والحكومة سيولون اقتراحات النواب غاية
الاهمية، وان يوزع الى الدوائر المختصة بتنفيذ ما
يمكن تنفيذه منها.

هذا ما سمعته من سيادة رئيس الوزراء
ارجو ان لا تربط او ترتبط اقتراحات السادة

النواب الفردية من هنا وهناك، بتوصيات
اللجنة، اقتراحات كانت او طلبت.

شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يعني هل
نستمر بالتقاسم، نفتح الباب، القائمة موجودة
عندي نكمل، استاذ علاوي، كيف بدهم
يتحدثوا، استاذ علاوي دورك.

السيد عبدالحفيظ علاوي: معالي
الرئيس.

انا اتني على اقتراح رئيس اللجنة المالية ان
يصوت على اقتراحات اللجنة وتوصياتها وطلباتها
مع التعديلات الذين اقترحها الزميل حمزة منصور
حول اجور معالجة المرضى الفقراء في
مستشفيات الحكومة، لان الذين يعالجون في
مستشفيات الحكومة، هم من الفقراء، والذين
لا يتمكنون من دفع اجورهم، ثم اضافة ايضاً
الى الفقرة (ب)، ان تشمل رقابة ديوان المحاسبة
الشركات التي تساهم الحكومة براسمالها بما يزيد
عن (٥٠٪) كما انني اقول: اذا كان هناك
اقتراحات، مسجلة لدى الامانة العامة، يصوت
عليها بعد التصويت على اقتراحات الحكومة.

واما اذا كان ما ورد في كلمات السادة
النواب، فهذه تصنف ثم ترسل للحكومة ويتابع
من قبل امانة المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
الاستاذ حسني الشيبان.

الدكتور حسني الشيبان: هناك اجماع في
هذا المجلس على ان التقارير التي درست وتقرير
اللجنة المالية بها، كان امر بالغ الاهمية.

التوصيات هنا فنحن نتخذ قراراً من هذا
المجلس.

وندفع بها الى الحكومة، هذا واضح
ولذلك طلبا التصويت عليها جملة واحدة قرار ان
كان المقصود اقتراحات النواب تلك رزمة
اخرى، لا يسعنا الوقت في هذه الجلسة ان
نضي دراسة اقتراحات النواب واحداً واحداً
وهي التي استغرقت ايام.

لذلك اقترحنا ان تقوم الامانة العامة
بتصنيفها ورفعها من خلال رئاستكم الى
الحكومة ارجو ان يختصر الوقت ونصوت معالي
الرئيس شكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق
المجلس الكريم على هذا الاقتراح من يوافق على
هذا الاقتراح ان تقرر هذه التوصيات كما قدمت
لكم؟ وبعدها يطلب من الحكومة خلال اربعة
اشهر ان تجيب عليها وتناقشوها هنا، من يوافق
على هذا الاقتراح؟

اقتراح اقرار هذه التوصيات رفعها الى
الحكومة والطلب من الحكومة الاجابة عليها،
خلال اربعة اشهر عليها وتناقش هنا.

السيد الامين العام: ٣٦ من ٥٥.

معالي رئيس المجلس: ٣٦ من ٥٥.

وهذه موافقة على هذه التوصيات، وترفع
حسب طلب اللجنة المالية، ويطلب الاجابة
عليها، وما تم عليها من اجراءات خلال اربعة
اشهر، وتعرض على مجلسكم الكريم - ان شاء

واعتقده كذلك، وان نقاش توصيات
اللجنة المالية بغض النظر كيف نصنفها، طلبات
ام توصيات ام تتطلب اجراءات ادارية، ام
تتطلب اجراءات فنية، هي توصيات مطروحة
على المجلس. ولا تخاطب الحكومة بها مباشرة،
الامر الذي يقتضي ان تكون الالية، ان يتخذ
المجلس بها بعد التصويت وبعد النقاش، ان
يتخذ المجلس بها قرارات يرفعها الى الحكومة
الموقرة.

مصدر سعادة لنا كان ما سمعناه من سيادة
رئيس الحكومة، بانه يتفق وانه اعز الى
المختصين، في السلطة التنفيذية منذ الان بتنفيذ
الكثير من التوصيات، هذا مصدر سعادة بهذا
التلاقي، لكنني اعتقد ان الاجراء السليم هو ان
يقر المجلس بقرار هذه التوصيات، توصية،
توصية مما يسمح للاخوة النواب ان يعكسوا ما
ورد في كلماتهم في هذه التوصيات، اما ان نقول
ان نحيل الى الامانة العامة، وتصنفها وترفعها
كأقتراحات الى الحكومة، فانا اعتقد هذا اخلال
بقيمة النقاشات التي حصلت، وبالتالي تقليص
لقيمة هذا التقرير منذ البداية.

لذلك اقترح ان تدرس التوصيات واحدة
واحدة، وقد تعدل وقد تلغى وقد يضاف عليها،
وقد ينفص منها، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ رئيس
اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: معالي الرئيس.
ما هي التوصيات التي يتحدث عنها
النائب الزميل حسني الشيبان؟ اذا اكان يقصد

هكذا من الاصل

الله - استاذ سليم الزعبي نقطة نظام، والقرار اتخذ.

السيد سليم الزعبي: يعني هي الحقيقة نقطة النظام جاءت متأخرة جداً، سيدي الرئيس ارجو ان يتاح لي ان اكمل ما اريد ان اتحدث اليه سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت نقطة نظام، نقطة نظام على الكلام وليس نقطة نظام على قرار المجلس.

السيد سليم الزعبي: نقطة نظام عديدة، نقطة نظام في النظام الداخلي، سيدي الرئيس، النقطة تقول:

اي اقتراح يثنى عليه يجب ان يطرح للتصويت انا تقدمت باقتراحات عديدة في كلمتي في مداخلتي وثنى عليها، وتكلمت انا وزميلي استاذ محمد الطراونة اصلاً مثني عليه واؤيد من (١٠) (١٥) نائب هذه الاقتراحات، اقتراحات فعالة وجادة لم تطرح للتصويت، انا مع التوصيات، لكنني اريد ان اتناقش التوصيات.

عندما يقول اريد تحصيل الاموال الاميرية بالعكس القانون انا برأيي شديد جداً في التحصيل، الخطأ بالتطبيق مش بالقانون.

سيدي الرئيس، انا يجب ان يتاح لي ذلك، ثانياً لما اقول ارسلوها هذا التقرير للنيابة العامة، ما المانع ان يذهب هذا التقرير للنيابة العامة؟

معالي رئيس المجلس: خيلنا عند نقطة النظام، اذا سمحت.

السيد سليم الزعبي: نعم هذه نقطة نظام سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت ما تفضلت فيه صحيح، لكن اقترحت الاقتراح الاول، والذي ثني عليه من عدد كبير، ونال هذه الاغلبية، واذا اردت ان تطرح بعد هذا التصويت شيء آخر.

السيد سليم الزعبي: نعم اريد ان اضيف سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت، بعد قرار اللجنة، ونأخذ بالاغلبية قرار باحالتها والموافقة عليها، هل هناك من النظام ما يمنع ذلك؟

السيد سليم الزعبي: لا انا بدي اضيف اقتراحاتي، انا لي حق في طرح اقتراحي للتصويت.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت، الاقتراحات وهناك اقتراحات اخرى من اخرين، الان المجلس الكريم صوت باغلبية (٣٦ من ٥٥) على ان الموافقة على هذه التوصيات ورفعها الى الحكومة، حسب طلب اللجنة المالية، بعد هذا الكلام هل هناك مجال نظاماً ان يصوت على مشروعات اخرى.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس تذكر عندما تحدثت قلت لي معاليك اني الان اطرح اقتراحات عديدة، وفعلاً قلتها وقلت ستطرح هذه للتصويت وقلت لي نعم ستطرح للتصويت.

قدمت اقتراح خطي متكامل لم تضمنه

لسان الزميل سليم الزعبي، واطلب شطب عبارة انشائية مما ورد في تقرير اللجنة.

اجراءات محددة، قرار يتكلم عن انشاء وحدات رقابية هذا ليس انشاء، هذا اجراء يتكلم عن احداث جهاز الرقابة والتفتيش الاداري، هذا ليس انشاء، هذا اجراء القائمة الاولى كلها قرارات اجرائية، القائمة الثانية كلها توصيات، يطلب الى الحكومة الاجابة على قرار مجلس النواب فيما ورد من طلبات ومن توصيات خلال مدة اربعة اشهر.

وهو قرار وليس توصية، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: على كل حال قرار المجلس قائم، واذا اردتم ليس هناك مجال لحديث الشرح اقتراحات جديدة بعد قرار المجلس، وانما القرار قد اتخذ والنقاش بتوصيات جديدة، ومناقشتها هذا الامر طلباً ابتداءً كيف يتم المناقشة اقترحت اللجنة هذا الاقتراح، وقيل وتم التصويت عليه، استاذ محمد ابو فارس نقطة نظام.

الدكتور محمد ابو فارس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة اتخذ المجلس قراراً بالموافقة على هذه التوصيات التي قدمتها اللجنة المالية وهي اصبحت قرارات، لكن لا يمنع من وجود اقتراحات لا تتعارض مع توصيات اللجنة، ولا تناقضها وانما نصوت عليها مباشرة يعني ليس الان مجال نقاش، وانما هو مجال تصويت فقط، وشكراً.

توصيات اللجنة التي اري انها توصيات انشائية لا غير للامانة انا مقدم اقتراحات محددة، ارجو ان تتاح لي فرصة طرح اقتراحي المثني عليه، ويصوت عليه، لعله ينجح.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت، اقدر كل التقدير ما تفضلت به واقتراحاتك الطيبة الكريمة لكن انا امام قرار مجلس، اقرت توصيات حسب تنسيب اللجنة القانونية، وكانت سابق بالحديث او الاقتراح هو تقرير اللجنة، فطرحته فاخذ هذه الاغلبية، هناك اقتراحات انت قدمتها واقتراحات اخرى قد قدمت من غيرك في العمل بعد قرار المجلس قبول هذه التوصيات ورفعها وطلب الاجابة من الحكومة عليها خلال اربعة اشهر.

السيد سليم الزعبي: اضيف اقتراحي سيدي.

معالي رئيس المجلس: اخ ليث ارجو عندما يطلب الحديث يعطى للجميع هناك توصيات وهناك قرار للمجلس، واذا اردنا ان نفتح الباب لجميع التوصيات، فتعيد الجلسة من جديد، هذا في توصيات كثيرة، وكل انسان له الحق ان يعيد توصياته وتناقش بعد قرار المجلس استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: معالي الرئيس.

ارجو ان يفهم الزملاء جميعاً ان ما قرره في هذه الساعة هو قرار، يلزم الحكومة بتنفيذه وهو على نوعين:

النوع الاول: تنفيذ طلبات اجرائية، وليست انشائية، وانا اعترض على ما ورد على

هكذا من الاجل

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
عبدالرؤوف نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابده: شكراً
سيدي الرئيس.

ان ما صوتنا عليه هو ما طرحه معالي
رئيس المجلس، وليس ما طرحه معالي رئيس
اللجنة، وليس من حق رئيس اللجنة ان يفسر ما
قدره المجلس انما فهمته هو اقتراح سجل من
معالي رئيس المجلس اننا نصوت على رفع
التواصي للحكومة، لتبدي رأيا وهذا مسجل،
لتبدي رأيا خلال اربعة اشهر، ثم نعود لمناقشة
الوضع، اما ان كان معالي رئيس اللجنة يفهم
من ذلك، اننا اقرنا هذه التوصيات كما جاءت
دون نقاش فهذا ما لم يرد البحث به في المجلس،
والا لناقشنا كل توصية بعينها، لقد قبلنا ما طرحه
معالي الرئيس ان ترفع التوصيات بمجملها وكما
هي الى الحكومة لتبدي رأيا فيها خلال اربعة
اشهر، فتعرف ما نفذت، ونعرف ما فيه لها رأي
مختلف تعود فيه الينا، والا لكان من حقنا معالي
الرئيس ان نصوت على كل توصية بعينها، لان
هذا المجلس لا يوصي هذا المجلس يصدر قراراً
يجبر على التنفيذ تحت طائلة المسائلة السياسية،
لكننا في هذه الجلسة، احلنا التوصيات الى
الحكومة وكفى، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً اذا سمح لي
الاخ عبدالرؤوف، يبدو انه لم يتابع النقطة، اننا
لم اقترح من عندي، وانما كررت ما قاله رئيس
اللجنة بان هذه التوصيات من اللجنة، الى هذا
المجلس الكريم، وعندما يقرر المجلس هذه
التوصيات من اللجنة فهو قرار منه وليس

توصيات لاحد، هذا كلام مفهوم نظاماً فانا لم
اقترح من عندي شيء وانما كررت ما قاله رئيس
اللجنة، وقلت وهي مسجلة امامي الان (أ) و
(ب)، (أ) توصيات اللجنة الى هذا المجلس
الكريم اذا اقرها تبلغ به الحكومة قرار ثم يطلب
من الحكومة ان تجيب على ذلك خلال اربعة
اشهر، هذا ما سمعته وكررت من رئيس اللجنة،
فارجمون الاخ ابو عصام ان يصحح الفكرة عما
قيل، استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اذا كان
المجلس قد قرر فهو لا يطلب جواباً يطلب
تنفيذاً، انما يطلب الجواب هو من يريد ان يعرف
رأي الحكومة، اما من يصدر قراراً فهو يطلب
التنفيذ تحت طائلة المسائلة، شكراً سيدي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي وزير
الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: معالي
الرئيس.

لقد انحرف بنا البحث عن ما اقترحه
الزميل سليم الزعبي وغيره، من ان هناك
اقتراحات اخرى، علاوة على ما اوصت به
اللجنة المالية، جديدة تلك الاقتراحات الاخرى
بتبنيها او رفضها او تعديلها، هذا الذي قاله
سليم الزعبي، الاستاذ عبدالرؤوف بدأ يفسر
بالقرار الذي اتخذه والذي كان لي التثنية عليه
بعد ان اقترحه رئيس اللجنة المالية.

اننا فهمت من تثنيي اننا نقبل هذه
التوصيات كمجلس نواب، نقبلها اي نقرها،

واننا ننتظر من الحكومة اربعة اشهر، لنرى
الاجراءات التي اتخذت لكل توصية على حدة،
هذا هو الذي فهمته، وهذا هو جوهر خطاب
سيادة رئيس الوزراء، من انه ثني على النقاط
واحدة واحدة ولم يعارضها، ولا وعد ببحثها او
التأكد منها، فالحقيقة التوقف عند هذه، الصحيح
انه قد يضر بجداول اعمال المجلس الذي هو
حاشد.

نحن لدينا قانون المطبوعات سيدي
الرئيس وعلينا انجازها قبل انقضاء الدورة
الاستثنائية اما عن اقتراح الاخ سليم الزعبي
بالاقتراحات المفردة، فاما ان يبدأ كل زميل
ياخذ الكلمة واحد تلو الآخر، وهذا سوف
يكلف دورة بكاملها.

واما ان يتقدم الزميل عبر القنوات الذي
حددها النظام الداخلي، بالاقتراح او بالسؤال او
بالمسئلة او بطرح الثقة، باي طريقة يشاء النائب
يستطيع ان يسلك للوصول الى التعبير عن رأيه
واقترح ختام البحث.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
سليم الزعبي نقطة نظام.

السيد سليم الزعبي: النقطة نظام اولا
ذكر اسمي مرتين، وثانياً نقطة نظام ثانية
الحقيقة.

سيدي الرئيس اننا عندما قلت انشائية ورد
علي الزميل رئيس اللجنة المالية، اننا ارد عليه
لانه ذكر اسمي معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اطلب اعطيك
الرد استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: نقطة نظام سيدي
الرئيس، اننا اختلف مع ما اثاره معالي الدكتور
عبدالله النصور، واقول قدمت اقتراحاً محدداً،
بتوصية محددة، لتتخذ بها قراراً محدد، الا ان
هذا الاقتراح وخلافاً للنظام الداخلي لم يعرض
على التصويت، هذه نقطة نظام سيدي الرئيس
التي طرحتها شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ الشيخ
علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي
الرئيس.

بداية اننا اريد الحقيقة في موضوع القرار
الذي اتخذه المجلس الكريم، فيما يتعلق بالامور
القانونية التشريعية، ارجو ان لا يجعلها في
سقف الاربعة اشهر اذا نحدد كمجلس ان
تتقدم الحكومة بمشاريع القوانين، المقترحة او
المطلوبة في قراراتنا ان تتقدم الحكومة في بداية
الدورة العادية القادمة، لانه لم يبق لهذا
المجلس الا دورة عادية واحدة، ونريد ان نتخذ
هذه القوانين وتشرع هذه القوانين حتى تكون
استكمال لما بدأنا به من تصويب المسيرة
وتصحيح الاوضاع الادارية والمالية، لذلك لا
ينبغي ان نقف عند سقف اربعة اشهر، ذلك
يتعلق بالامور التي تحتاج الى اجراءات ادارية
تنفيذية، نقبل من الحكومة ان تقدم لنا ما فعلته
بموجب هذه القرارات خلال اربعة اشهر، اما
ما يتعلق بالجانب التشريعي فنرجو ان يكون قرار
المجلس واضحاً، لاننا بحاجة لهذه المشاريع
القانونية في خلال بداية الدورة العادية القادمة،
هذه ناحية.

هكذا من الأصل

الناحية الثانية: ما يتعلق بتوصيات أو باقتراحا الاخوة النواب، ارى حتى لا يكون وقت طويل جداً لأن الوقت قد انتهى في الدورة الاستثنائية او قارب على الانتهاء، ارجو الاخوة النواب الذين اقترحوا اشياء محددة لم ترد في توصيات في هذا المجلس وقراراته اليوم ان يتقدم بها خطياً للامانة العامة لتجتمع وتطرح علينا في الاجتماع القادم، لتناقش عندئذ ويصوت عليها مرة اخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:
بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة عندما تلفظ معالي رئيس المجلس قال ان التصويت على توصيات اللجنة المالية والتوصيات هو العنوان الموجود في اعلى هذه الورقة، وعندما نقرأها نجد ان سبعة منها تحمل صفة الوجوب، وسبعة منها تحمل صفة الجواز، فعندما صوت على العنوان، فمعنى ذلك كل عبارة صوّت بالطلب، طلب يطلب طلباً، والطلب يحمل صفة الامر، فالسبعة الاولى تعتبر وجوبية، فهي قرارات وجوبية والسبعة الاخرى التي صدرت بعبارة توصية التوصية بكذا تعتبر جوازية، ولذلك القرار يحتل الشق الاول وجوبي، والشق الثاني جوازي، هذا ما نفهمه.

واما بالنسبة لكلمات الاخوة النواب فلا يجوز ان يبدل الوقت لمدة ثلاث ايام دون ان تتحول الى توصيات، فعلى اقل تقدير ان تستأنس الحكومة بما جاءت بكلمات الاخوة النواب، فتعتبر توصيات جوازية، فهذا هو

النص كما افهمه والله اعلم، سبعة وجوبية، وسبعة جوازية.

معالي رئيس المجلس: استاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: معالي الرئيس:

يعني في هذه المناقشة على ما اعتقد كانت اشبه بمناقشة عامة، وفي قضايا عامة، وهذه ليست اول مرة يناقش المجلس القضايا العامة وانا اؤكد مناقشات كثيرة في بيانات الثقة او بالموازنة، كانت ايضاً تقدم الاقتراحات وبالتالي هذه الاقتراحات كانت تحال على الحكومة بمجملها، لتأخذ الحكومة ما ينسبها ما هو المفيد منها، ولسبب هذا اقترح انه جميع ما اق من اقتراحات ان تحال على الحكومة، ان تأخذها بشكل توصيات تستفيد منها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الان اقترح الاستاذ الكوفحي يؤيد من الاستاذ ذيب الان بشكل اخر ايضاً بنفس المفهوم انه هناك الجوازي والوجوبي تلخص مقترحات الاخوة النواب ايضاً تحول، وهذه مسجلة لدى الامانة العامة، وايضاً تحول ويتنظر النقاش، خلال الاشهر التي طلبتها اللجنة القانونية استاذ ليث الشيبيلات.

السيد ليث الشيبيلات: سيدي الرئيس.

اولاً ارجو ان اعترض على كلمة يستعملها المجلس بعض الاحيان ان نقول ان نرفع للحكومة، هذا المجلس لا يرفع شيئاً للحكومة، كلمة يرفع للحكومة كلمة غير مناسبة للحكومة.

ثانياً: سيدي يحيل الى الحكومة، كلام الاستاذ سليم الزعبي صحيح، نحن صوتنا على توصيات اللجنة المالية، ممتاز، هناك اقتراحات اخرى انا لا ارى لماذا الرئاسة تصر على عدم طرح ولا نريد مناقشة، لا نريد فتح باب مناقشة.

الاقتراحات التي ثني عليها، تطرح واحدة واحدة للتصويت، ان قبلت فاهلاً وسهلاً، وان لم تقبل فيه ونعمت، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ يوسف الحصاونة.

الدكتور يوسف الحصاونة:
بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين.

كما كانت مسيرة الفساد طويلة وطويلة.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت استاذ يوسف.

الدكتور يوسف الحصاونة: انا سأحدث باقتضاب عن الموضوع.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت مباشرة عن الموضوع، نأخذ اقتراحات الان.

الدكتور يوسف الحصاونة: عملية الاصلاح، لا تكون عملية سريعة بالشكل الذي تنصوره او الذي نريده، واذا كثرت التوصيات للسلطة التنفيذية، فان التنفيذ يكون مشوشاً، لذلك هذه الجلسة ليست نهاية المطاف وسوف نلتقي مع الحكومة بعد اربعة اشهر،

لنقاش ما فعلت بالتوصيات والقرارات التي قدمت لها الان.

لذلك من يحمل طموحاً او تصوراً او برنامجاً او منهجاً، يرى بعد اربعة اشهر ماذا فعلت الحكومة بالتوصيات التي يراها قليلة الان، ثم اذا كان هنالك تنفيذ لتلك التوصيات يضيف اليها النائب المحترم ما يراه في ذلك الوقت.

اما ان تقدم كل ما في جعبتنا الان، كل ما نراه مناسباً نحيله على رأي الاخ ليث شيبيلات الى الحكومة، فاطن ان مقدرة الحكومة محدودة على التنفيذ اخي الكريم، ولذلك معالي الرئيس انا اقترح، ان نقفل باب النقاش في الموضوع وان نعتبر ان القرار الذي اتخذ قراراً كافياً الى ان تستأنف الجلسة في نقاش الموضوع بعد اربعة اشهر، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو ان اوضح الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور: ارجو ان نفرق بين امرين، بين توصيات وافق عليها مجلس النواب، فاصبحت قرارات تنفذها الحكومة، وتتقدم بايضاح بعد اربعة اشهر، لتبين لنا ماذا تم، وهذا الامر ارجو ان يتوقف الحديث فيه، اما القضية الاخرى واتفق بها مع الاخ سليم الزعبي، ان الاقتراحات التي قدمت، تتولى الامانة العامة تصنيفها وتعرض علينا في جلسة قادمة - ان شاء الله - لنقر ما يستحق الاقرار منها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل هذا

هكذا من الاستاذ ذيب

يجزه استاذ سليم؟

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

الامر اما وقد وصل الى هذا الحد، فهو متروك لادارتكم الحكيمة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اخي ارجو ان اوضح اننا كنت قبل اقتراح كنت اريد ان اوضح، اسف واكرر بذلك، ان ما صوت عليه المجلس هو بناء على الاقتراح الاول واخذ الاغلبية واعتبر قراراً.

اما ان يقال اننا نريد التوصيات الاخرى وان تصنف وتعرض على المجلس فهو اقتراح جديد وانا بطرح على المجلس الكريم. فاذا رغبت في ذلك فلا مانع لدي، فمن يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٢٦ من ٤٥.

معالي رئيس المجلس: ٢٦ من ٤٥.

موافقة، ونرجو من الاخوة الذين تقدموا باقتراحات تأكيداً على دقة ما قيل، ان تقدم للامانة مكتوبة، وسوف يتم جمعها وان شاء الله اعرضها على المجلس الكريم اذا في اقتراحات وثني عليها تقدم هنا وتعرض على المجلس الكريم اذن هذا القرار ما اخذه المجلس باغلبية ٢٦ من ٤٥ هو اقرار هذه التوصيات وايضاً قرار اخر بان يقدم الاخوة النواب ما لديهم من اقتراحات مكتوبة، وخاصة الذي ثني عليها.

شكراً استاذ مقرر اللجنة المالية ورئيس اللجنة المالية والاخوة في ديوان المحاسبة الشكر

الجزيل لكم.

البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣، والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١.

(القرار موزع في الجلسة السادسة عشرة)

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو من الاخوة ان هذا القانون له اهميته، والجلسة لم تنتهي بعد، ولمدة عشر دقائق ترفع الجلسة ونعود بعدها لمتابعة العمل.

ورفعت الجلسة للاستراحة والصلاة.

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

التصايب مكتمل ونستأنف الجلسة للبحث في قانون المطبوعات، الاستاذ مقرر اللجنة القانونية المادة (العاشر).

الدكتور عماد ابوهارس مقرر اللجنة القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٠) على الصحفي التقيد التام باخلاص المهنة وادابها بما في ذلك ما يلي:

١ - احترام حقوق الافراد وحررياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة.

ب - تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية

ومتكاملة ومتوازنة.

ج - توخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الاخبار والاحداث.

د - الامتناع عن نشر كل ما من شأنه ان يذكي العنف والتعصب والبغضاء او يدعو الى العنصرية والطائفية.

هـ - عدم استغلال المادة الصحفية للترويج لمتروج تجاري او الانتفاص من قيمته.

قرار اللجنة القانونية

شطبها ويعاد التقييم بدونها.

معالي رئيس المجلس: استاذ عيسى

الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي

الرئيس.

اخالف قرار اللجنة القانونية، بشطب المادة (١٠) من المشروع، فانا ارى ان تقيد الصحفي باخلاص المهنة، وادابها، هو امر في غاية الاهمية، خاصة واننا عانينا في بلدنا من وجود صحفيين، ورجال اعلام لا يلتزمون باخلاص المهنة، ويسئون للغير بلا مبرر.

لا بد من فقرة كهذه، حتى يتمكن المواطن من ملاحقة الصحفي قضائياً، اذا تجاوز حدود اللياقة والادب للمهنة، وشكراً.

اصوات: تنفي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ

فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي

الرئيس.

الحقيقة بداية اود ان اثني على رأي اللجنة وذلك بالاعتبارات التي اعتقد بها، وهي على النحو التالي:

عندما نقول على الصحفي التقيد التام باخلاص المهنة وادابها، يفترض على الاقل من الناحية النظرية وادابها، وانا كصحفي لا اعرف ما هي اخلاق المهنة او ادابها على وجه الدقة وانما اعرفها بصفة عامة، فكيف نقول:

على الصحفي ان يتقيد تقيداً تاماً باخلاص المهنة وادابها، ونحن لا نعرف على وجه الحصر ما هي اخلاق المهنة وما هي ادابها ونحن جميعاً مع اخلاق المهنة ومع ادابها، لكننا نقول عادة على المواطن ان يلتزم باحكام الدستور وان يتقيد بها تقيداً تاماً اما ان يتقيد بنصوص القانون تقيداً تاماً اما ان يتقيد تقيداً تاماً بمسألة خلافية واجتهادية، فهذا امر يعني لست معه، ولا اقر هذا النص.

ايضاً لو نظرنا الى الفقرة (أ) والفقرة (هـ) من هذه المادة، نجد انها يضعان جانباً من جوانب او ملمحين من ملامح اخلاق المهنة وادابها، احترام حقوق الافراد وحررياتهم الدستورية، وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة، عدم استغلال المادة (هـ) او الفقرة (هـ) عدم استغلال المادة الصحفية للترويج لمتروج تجاري او الانتفاص من قيمته.

هذا كلام مفهوم وحاسم ومقبول ايضاً وهو فعلاً من صلب عملية اخلاق المهنة وادابها ولكن عندما اقول كما ورد في الفقرة (ب) تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة.

هكذا من الاجل

هذا كلام انشائي ايضاً اعود لاصفه بأنه كلام غائم مطاطي يصعب الامساك به على وجه التحديد، وكما قلت بالجلسة السابقة بأنه قانون ينبغي ان يكون علمياً دقيقاً، مثل (الفرصات) مثل (الرياضيات) مثل اي علم اخر، حتى لا يكون هناك مجال للاجتهاد والاختلاف ولكثرة التأويلات.

فعندما نقول بصورة موضوعية، من يقرر ان هذا الكلام موضوعي او غير موضوعي، انه متكامل او غير متكامل، متوازن او غير متوازن هذا الكلام يعني عام وغير مقبول وغير علمي ايضاً وكذلك الفقرة (ج) توحي الدقة والنزاهة والموضوعية بالتعليق على الاخبار والاحداث.

قد تكون هناك وجهات نظر مختلفة، يعني من حق الصحفي احياناً ان يخطئ وان يجافي فرضاً على فرض انه جافي في الموضوعية.

لماذا انا الزم الصحفي بأنه يعني يتوخى الدقة والنزاهة، وانا لا اجد تحديداً او تعريفاً دقيقاً ملزماً للدقة والنزاهة والموضوعية اذا هذا الكلام خلافى سيكون مصدراً للهجوم على الصحفيين وعلى الصحافة، بدون وجه حق، ثم الفقرة (هـ) الامتناع عن نشر كل ما من شأنه العنف والتعصب.

وقد يجتهد الطرف الذي ينفذ القانون، بان خيراً ما وجلة ما او تقريراً ما، من شأنه ان يذكي العنف والتعصب وتدان الصحافة او يدان الصحفي بهذه التهمة.

هذا الكلام غير مقبول، ولذلك انا مع رأي اللجنة بشطب هذه المادة جملة وتفصيلاً.

لعدم ضرورتها ولعدم الحاجة لها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً معالي الرئيس.

انا اثني على ما قاله سعادة الزميل عيسى الرموني، حول مناقشة هذه المادة، وابتعادي انها من الضروري ان تبقى قيد القانون، ومن ضمن القانون. ولا اتفق مع اللجنة القانونية الموقرة بشطب هذه المادة، صحيح ان هناك بعض الكلمات العائمة الغائمة، وانا اتفق مع الزميل، لكنها في حقيقة الامر يمكن تمديدتها بكل وضوح بحيث يستدعي امر احترام حقوق الافراد وحرياتهم، وشيء ضروري جداً ان يكون جزء هذا من قانون الصحافة ويجب المحافظة على حقوق الافراد، ويجب ان تكون المادة الصحفية موضوعية ومتكاملة ومتوازنة ودقيقة، ولا ينقل كلام على عواهنه ضد اي شخص كان، كما ان هناك قضايا العنف والتعصب والبغضاء وهذه حقيقة مدخل خطير جداً لجميع الاعداء، ضد اي مجتمع في الدنيا، ونحن جزء من هذه المجتمعات الدنيا، وبالتالي فان الامتناع عن نشر كل ما يذكي مثل هذا العنف او هذا التعصب او هذه البغضاء امر في غاية الاهمية والضرورة للوطن والمواطن ثم ايضاً موضوع الترويج لمتوج تجاري او لانقاص من قيمته هذه قضية ايضاً في منتهى الاهمية، لان المتوج التجاري اذا اريد له ان تكون له مادة للترويج او الاعلان، سيكون هذا بموجب نظام خاص بموجب نظام الاعلانات وباجرة محددة،

اللجنة تقترح التعديل ولا تعمل سبب الاقتراح.

ثانياً: انا لا اعتقد بان الاخ الزميل فخري قعوار يجهل اخلاق الصحفي، لانه صحفي ويتقن اللغة العربية جيداً، وانما هو يحاول ان يسير مع اللجنة وان يزيل هذا القيد الذي يفرض على الصحفي التقيد به محافظة على الصحفي نفسه، وعلى مصلحة الوطن والمواطنين، ولا ضرر من هذا التنبيه، ولا رمي للصحفي بالنقص، عندما يلزم بالتقيد التام باخلاق المهنة، الله سبحانه وتعالى يقول لنبيه محمد عليه الصلاة والسلام.

(يا ايها النبي اتقي الله) وهو سيد المؤمنين وسيد المتقين.

اما شطب هذه المادة، فأعتقد بأنه سيؤدي الى نقص في هذا القانون، لان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، واعطاء الصحفي الحرية ان يتكلم ويكتب ما يشاء قد يؤدي الى مفسدة، ولذلك فانا لست مع اللجنة في شطب هذه المادة بكل فقراتها، بل على ابقائها كما وردت من الحكومة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

لقد سبق لي في مداخلتي اثناء مناقشة المادة التاسعة من هذا القانون، من قبل المجلس الكريم، ان اقول كلاماً شبيهاً، اجد نفسي مضطراً لتكراره الان، لقد فصل هذا القانون في

وايضاً لانقاص من قيمة اي متوج تجاري قد يكون متوج وطني ويكون متوج جيد، ولكن قد تستخدم الصحيفة او تستخدم المطبوعة الصحفية ضد هذا المتوج.

على اية حال انا حقيقة مع ابقاء هذه المادة ولا اتفق مع اللجنة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

انا الحقيقة اولا اريد ان اثني على قرار اللجنة بما يتعلق بالشطب، واثني على ما تفضل به الزميل الفاضل استاذ فخري قعوار بالشطب واضيف ايضاً ان هذا القيد جاء في المشروع على الصحفي، ويتقديري المتواضع ان مكانه ليس هنا، فهذا القانون يسمى قانون المطبوعات والنشر، وليس قانون نقابة الصحفيين.

فمكان هذا النص اذا كان له مكان يكون في قانون نقابة الصحفيين، وليس في قانون المطبوعات والنشر لذلك اثني على الرأي القائل بالشطب، واثني على قرار اللجنة القانونية وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ السيد العبادي.

السيد عبد الباقي جو: على ما اعتقد تبقى قرارات او اقتراحات اللجنة القانونية ناقصة، ما لم تعمل هذه الاقتراحات، حتى تسهل على هذا المجلس او توفر على الاخوة النواب المناقشة.

هكذا من الاجل

حرية الصحافة، في المواد التي سبقت هذه المادة.

وقد سبق القول اننا يجب علينا ان نعثر على نقطة توازن، بين حرية الصحافة ومسؤوليتها، فالحرية بدون مسؤولية كما ذكرت في حديث سابق ونسبته الى اللجنة الدولية لشؤون الاتصال، يمكن ان تحدث اضراراً سيئاً وان تخلق تدميراً خطيراً لاخلاق الناس واخلاق الامة.

هذه المادة التاسعة والعاشر، كلتاهما تشكلان معاً مرجعاً لمسلكتي المهنة الصحفية قانون نقابة الصحافة، لا يشير لهذه المسائل على الاطلاق، انما عبارة عابرة ان من مهمات النقابة الصحافة، ان تزيد من احساس الصحفي بمسؤوليته، لكن لا يوجد في قانون النقابة او في نظام النقابة، نظامها الداخلي تفصيل لموضوع الميثاق الشرف الاخلاقي للمهنة، انما انا يعني يسمح لي الاخ فخري ان اقول انني مندهش حينما يقول: انه لا يوجد وضوح ولا اعرف شيئاً، وانا باستعير عبارته، لا اعرف ما هي اخلاق المهنة، هذا الكلام مثير للحيرة بعض الشيء. انا اقر لكم الان من ميثاق الشرف الاعلامي الذي صدقته الجامعة العربية، قرر مجلس جامعة الدول العربية الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الالية ثم يتحدث وهذا الميثاق الشرف الاعلامي صدقه مؤتمر القمة العربي لسنة (٨٠) ويقول صراحة فيه، تتحمل وسائل الاعلام العربية مسؤولية خاصة تجاه الانسان العربي، وهي تلتزم بان تقدم له الحقيقة الخالصة الهادفة، هذا كلام قريب من النص

الموجود حول الموضوعية والامانة والصدق بان تقدم له الحقيقة الخالصة الهادفة، لخدمة قضاياء، وان تعمل على تكامل شخصيته القومية، وانماها فكرياً وثقافياً واجتماعياً الى اخره، ثم يقول يلتزم الاعلاميون العرب بالصدق والامانة، قد يسأل احدهم ماهو الصدق؟ او ما هي الامانة؟ الصدق والامانة اعتقد انها معروفة للناس العاديين، ما هو الصدق وهو مخالف للكذب وما هي الامانة؟ مخالفة للخيانة، والذين يعملون في الحقل الصحفي يفهمون بدقة ما معنى ان تكون صادقاً في نقل الخبر، وما معنى ان تكون موضوعياً فلا تلوث الخبر بشهوتك الخاصة، وان تهاجم الناس من خلال منطقتاتك الخاصة، هذه التعابير متداولة معروفة فيها يمتحنون المهنة، او يحرصون على ان يبدوها على وجهها الكامل.

فلذلك اقول المادة (السابعة) يلتزم الاعلامي العربي بالصدق والامانة، في تأديتهم لرسالتهم، المادة الثامنة يلتزم الاعلاميون العرب بالصدق والموضوعية في نشر الانباء والتعليقات.

حضررات الاخوة النواب، هذه المادة تحقق التوازن المطلوب في القانون، وتضع معالم على طريق الاداء الصحفي، هي لا تقيد حرية الصحفي انما تضع له المناطق التي ينبغي ان يتجنبها فلا يعتدي على اعراض الناس، ولا يتهلك حياتهم الخاصة، ولا يستخدم الحرية التي اعطاهم لهم المجتمع بالكذب والتزوير والتزييف والابتزاز.

لست ادري بصراحة وامانة ما هو الضرر

من إيجاد هذه المعاني في قانون، نريد ان يكون لاجيالنا المقبلة وان يعتمد الصحفيون في اداء لمهامهم، ولذا استأذنكم بالقول بان الحكومة تصر اذا اذنت لها بذلك على بقاء هذه المادة يخرج من بين ايدينا قانوناً متكامل متوازناً يحمي حرية الصحافة ويحدد مسؤوليتها ويصوننا من تجاوز حدود الحرية بالحق الاذى للمجتمع، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة الاجابة على سؤال الاخ النائب الاستاذ عبد الباقي جمو، في صفحة (١٧) حينما ذكرت اللجنة اقتراحها عللت ذلك في نقطتين.

النقطة الاولى: انها تتحدث عن ضرورة تقيد الصحفي باخلاق المهنة وادائها ومكان ذلك قانون نقابة الصحفيين، وليس قانون المطبوعات.

ثانياً: بالاضافة الى ذلك فهي تتحدث عن احترام الحقوق الى اخره.

الذي اريد ان اكمله هنا انه فعلاً هذه اصطلاحات ورد على الوزير ايضاً، من شأنها ان تقيد الصحفي، وان تقيد حرية الصحفي، وان تحدد كثير من المضايقات له، بحيث نتحدث عن الحرية من جانب ونسلبها من جانب اخر بوضع هذه القيود.

اما ما يقال من انه ينبغي ان تبقى حتى يلاحق قضائياً ان من يتركب من المخالفات يلاحق قضائياً فعلاً، ويتسنى لكل من اذا

اعتدي على حق من حقوقه، سواء كان المعتدي صحفياً او غير ذلك، يمكنه ان يتقاضى وان يرفع وان يطالب بحقه امام القضاء.

الحقيقة هذه اصطلاحات مطاطية، وهي يمكن للسلطة التنفيذية، او لغيرها حينما تريد ان تضيق على الصحفي ان تنتهمه، بان هذا يؤدي الى العنف، وان هذا من شأنه التعصب وهذا بغضه، اذا اراد ان يقول الحق حتى في نقد حاكم او زعيم، هذا يضر بالمصلحة العامة وبالتالي ينبغي ان يمنع ويقر.

واذا بالحرية تصبح عبودية، واذا بالافساح عن حرية الرأي، واذا بها بالغاء الرأي.

فاقول: هذه المادة في غاية الخطورة جداً حينما تكبل الصحافة والصحفيين، وفي نفس الوقت ايضاً، اذا كان هناك اخلاق للمهنة، فعندنا قانون نقابة الصحفيين، اذا كان كما يقال انه هناك ثغرات يمكن ان تسد هذه الثغرات بذلك القانون وليس مكانها هنا، وبالتالي اما ما يقال بان جامعة الدول العربية وقانون الشرف، احنا شايفين رغم هذه القوانين كيف تسير الصحافة في بلادنا، رغم مؤتمرات الشرف التي تحدث عنها الوزير، واذا بهذه الصحافة بكل ما في الحقيقة، نقول عن هذه المؤتمرات عن هذا الشرف، واذا بها تخالف ١٠٠٪ وتستغل بدون قانون، فكيف اذا قنن (لدكتاتورية) وللكتبت هذا امر غير مرغوب فيه، ولهذا تنسب للجنة في الحقيقة الغاء هذه المادة وسطب هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير

هكذا من المراحل

ماذا يقدم وماذا يؤخر لتغذية هذا الجيل.

فذلك المادة الموضوعية اصبحت نادرة في الصحافة، فلذلك ارجو من الاخوة محامي الدفاع عن الصحافة ان يدركوا بان هذه المادة كما قلت حلة خضراء للحصاة، ويوم يجذفوها فقد عروا الصحافة من الحلة الخضراء.

فقرة (ج) توخي الدقة والنزاهة
والموضوعية في التعليق على الاخبار والاحداث.

نلاحظ حتى مع السادة النواب،
الصحافة تبتز الحقائق في نشر كلماتهم نشرًا
مزاجيًا، راضي على (م) تشربلة كلمته
وجوره. غضبانه على (ص) تشتر تشرًا من
كلمته، فهذه المزاجية الحقيقية لا تسجم مع
الدقة في الزاغة والموضوعية.

فقرة (د) الامتناع عن نشر كل ما من شأنه ان يذكي العنف.

يعني هذا الواقع من بداهية الامر،
وتبني التاكيد عليه، لان تذكية العنف مخالفة
للاستقرار الامني للبلد، والتعصب والبغضاء،
ايضاً هذا يتناقى مع مبدأ التعاطف والمحبة مع
المواطنين، والعنصرية، تتناقى مع الوحدة
الوطنية والطائفية تتناقى مع التسامح الديني،
هذه الامور ضرورية، اختلاقيات وسلوكيات
لا بد منها.

الفقرة (هـ): وهي الأخيرة، علم
استغلال المادة الصحفية للترويج لمتوج تجاري
أو انتفاص من قيمته تسابق صحفي لترويج

صور الفساد في المجتمع كيف نكره ونحس
تتمسحه ونقرأ صباح مساء، أصبح هناك أمور
تنتشر عبر الصحافة دمار وويل على أسرنا وعلى
يوتنا، فلذلك أرجو ألا تنسبوا أكثر من اللزوم،
فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ودائماً
نسمع بأن قانون العقوبات، نص على حماية
الفرد ولاسره والمجتمع والدولة، ودائماً نتحدث
بقانون العقوبات بمعنى ذلك، ما زال قانون
العقوبات نص على حماية الفرد والأسرة والبيت
والمجتمع والدولة، إن كل قانون فيه عقوبات
نجرده من العقوبات التي تحمي اكتفاء بقانون
العقوبات، فلا بد إذن من جزاء رادع في كل
قانون لحمايته من التلاعب وشكراً لكم،
والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، عدد
المسجلين كثر، ولهذا نرجو الاختصار الاستاذ
عبد العزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحقيقة ان هذه المادة من هذا القانون
واكد احكم ان اللجنة القانونية حين رأت
شطب هذه المادة، هي من المعانة التي عاناها
الحقيقة كثير من الصحفيين وكثير من الحريات
العامة في بلدنا وفي غيره، من حقها الحقيقة ان
تخيل السلطة التنفيذية، ووزير الاعلام يشطب
مقالاً أو يشطب صحيفة تصدر في ذلك اليوم أو
تصدر اسبوع كامل بانها فسرت كلمة العنصرية
أو الطائفية في غير موقعها.

ومع ذلك الحقيقة اقول ان العدل ليس في
نص القانون بقدر ما هو في نفس القاضي

الحقيقة اذا كان الوزير وان كانت السلطة التنفيذية تخاف الله وتؤمن بحرية هذا الشعب، وانها من هذا الشعب يجب عليها ان تكون موضوعية ايضاً وان تفسر الامور في نصابها الصحيح لا ان تعتدي على حريات الناس.

فعلاً كثير من الامور يفسرها وزير الاعلام او اى وزير اخر في غير صحيفه.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالعزيز
نحن نتحدث عن ما هو مكتوب ومعرض ارجو
ان تلتزم بما هو موجود.

السيد عبدالعزيز جبر: (لا الوذ الطير
عن شجر قد بلوت المر من ثمنه).

هذا كلام يجب ان نقوله ومع ذلك فاننا
اقول بان هذه المادة يجب ان تبقى في هذا القانون
ومحافظة على هذه المهنة .

معالي رئيس المجلس: نتفق مع معالي وزير الاعلام.

السيد عبدالعزيز جبر : نعم نحن نتفق،
لا بد ان يكون الصحفي متمسكاً بأخلاقية
المهنة، هذا لا يقول بغيره احد، مثل المعلم،
المعلم اذا تخلى عن اخلاقية مهنته الحقيقة يصير
تاجر ويصير بقال وبصير غيره، لذلك انا اقول
ان هذه المادة يجب ان تبقى كما هي، وارجو ان
يقرها الجميع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاخوان
المسجلين كثر، ايش يا استاذ فارس النابلسي،
اقتراح مش هيك.

السيد فارس النابلسي: لا كلمة معالي
الرئيس دقيقتان، نصف دقيقة، نصف دقيقة.

هَذَا مِنْ الشَّعْلِ

شكراً معالي الرئيس.

اولاً: أؤيد قرار اللجنة ثم أسأل معالي وزير الاعلام، كيف يقول ان الحكومة تصر على ابقاء هذه المادة، متجاهلاً ان التشريع هو حق مجلس الامة لوحده، وان الحكومة تقدم مشروعاتها فقط وتدافع عنه، ولكن ليس من حقها الاصرار على مشروعها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد عناب.

الدكتور احمد عناب: شكراً معالي الرئيس.

انا بداية مع قرار اللجنة في الغاء هذه المادة، يجب ان لا نخبر الصحفي دائماً ونجعل منه تلميذاً، وكأنه لا يعلم، الصحافة ليست وليدة هذا اليوم، لها تاريخ طويل وعريض، والصحفي ايضاً هو استاذ ومعلم في مهنته، لماذا نريد ان نخبره بكل شيء، وان يعمل كل شيء من قبل المشروع، والذي لا يعلم عن الصحافة بشيء، الصحفي اصلاً هو الذي يحكم عليه في الثاني لا في اليوم الاول عندما يكتب الخبر عندما يأتي اليوم الثاني بعد ان يكتب الخبر يحكم الناس عليه بانه خطأ او انه مصيب، لماذا نخطئه رأساً.

اذن الصحافة تأتي في اليوم الثاني بعد قراره الذي اعطاه في خبره كالسياسي الذي يعطي قراره في السياسة.

ان الصحفي يؤمن بالتعددية، وكما قال عالم لا اذكر اسمه (اعطني صحيفة اعطيك حزباً) اذن الصحفي هو سياسياً كبير، وهذا الصحفي صاحب مدرسة، قد يرد عليه الاخر

في رأيه، وقد يعاقبه من قبل صحفي اخر.

لماذا وكما قال الاستاذ الدغمي نتجاهل قانون النقابة؟ هناك نقابة تحكم اخلاقية هذا الصحفي، كما تحكم نقابة الاطباء اخلاق الطبيب الذي يمتلك الاسرار ايضاً، وكما قال اخر: وقد عانى الصحفي ولم يعاني صاحب السلطة، لقد عانى الصحفي ويجب ان تحرر الصحفي، حتى يصل الخبر الى المتلقي له وهو الشعب بطريقة حرة ووقار، لا ان نحكم عليه انه خطأ.

اولاً، ليس الخطأ الا في اليوم الثاني، وهناك قانون للعقوبات، وقانون النقابة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: شكراً سيدي الرئيس.

باديء ذي بدء، ارجو ان نعرف جميعاً، ان من حق الوزارة ان تصر ومن حقنا عليك ان تسكت باديء ذي بدء ارجو ان اقول ان دراسة هذا القانون واعتبار كل نص فيه خاضع لتطبيق وزير الاعلام في يقيني انه امر ليس دقيقاً.

ان صاحب حق التغيير في هذا القانون هو القاضي فقط، ولا رقابة لوزارة الاعلام على ذلك اذ ان سلطتها لهذا القانون هي تقديم الصحيفة ومحوها الى القضاء، وهو صاحب الحق في ذلك.

ثانياً: ارجو ان ترفع عن رقابتنا يافطات الارهاب الفكري، سواء الحديث عن

(الدكتاتورية) او الحديث في الجلسة السابقة عن قانون القيم، او الحديث في الجلسة قبلها عن الفكر العرفي، فقد تجاوزنا مرحلة الارهاب، فنحن نعيش عهداً ديمقراطياً، نريد ان نارس الديمقراطية فيه بمنطق سامح الله اللجنة القانونية بقيادة رئيسها ومقررها.

فقد حاولت منذ بداية هذا المجلس ان تقنعنا ان القانون رياضيات، وبعض الزملاء قال انه لوغاريتمات، وبعضهم قال انه حساب واحد زائد واحد يساوي اثنان.

وهذا منطق يجاد فيه كل دراسة عن القانون فليس صحيحاً ان القانون لا يأتي الا بعبارات حساسية، والا لتحول القاضي الى بقال بين يده ميزان يبيعك بالقرش وبالقرشين، ان القانون اطار عام للاخلاق، ان القانون اطار عام للقيم ان القانون اطار عام للمباديء.

واخطر القوانين ايها الاخوة هو قانون العقوبات، ويقول اخواني انه يجب ان القانون رياضيات، ولنسمع هذه التعابير من قانون العقوبات، كيف يحكم على شخص بالسجن خمسة عشرة عاماً اذا اضعف الشعور القومي، وانا اتفق على اللجنة القانونية ان تجد لي تعريفاً دقيقاً للشعور القومي، ولنقرأ في مادة ثانية، الحكم بخمسة عشر عاماً لمن يوهن نفسية الامة، فارجو ان تدلي اللجنة القانونية، ويدلني الزملاء الكرام اين هناك تعريف دقيق لتوهين نفسية الامة ثم نجد باباً كاملاً في قانون العقوبات تحت عنوان (الاداب العامة).

ما هو التفسير الدقيق لها؟ نعم عند القضاء لها تفسير وهي تختلف من بلد الى اخر،

وتختلف من دولة الى اخرى، فالاخلاق والالتزامات الخلقية والالتزام بالقيم والمباديء واجب ان توجد بالقوانين، واي خروج عنها في يقيني هو خروج عن ان يصح القانون اطاراً للعمل العام ولذا فان هذه المادة قاصرة عن ان تلي كل ما نطلب نريد لهذه المادة ان تتوسع بالنصوص التي تحفظ قيم الامة، فلا نسمع لاحد بان يدعو للالحاد، وان يكون فيها نص يمنع الدعوة للفساد الخلقي، وان نجد فيها نص اخر يمنع الفجور والفحشاء، هذه مادة ضرورية توصي بالتوسع بها، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

اتفق مع الاستاذ عبدالرؤوف في النتيجة واختلف معه في التعليل، حقيقي سيدي الرئيس انا اقول القانون هو عبارة عن عبارات رشيقة دقيقة تؤدي الى المعنى فوراً، الاصل فيه هكذا ان يكون النص محكماً، لا يكون عاماً وبعمومية عامة لكنني اتفق مع ابقاء هذه المادة، وارى في هذه المادة حماية للمواطن، وحرياته وحقوقه الاساسية وايضاً حماية للصحفي النزيه، حماية للصحفي الذي يمتن الصحافة كمهنة سامية، نريد لها ان تكون سلطة رابعة.

اذن لا اقل من ان نقول على الصحفي ان يتقيد باخلاق المهنة، واعتقد ان الصحفي الذي يمتن الصحافة بهذا المعنى، يتشبت بهذه المادة، بل ان نقابة الصحفيين نفسها وافقت على هذه المادة كما جاءت بالمشروع.

هكذا من المأهول

ان لا نذكي العنف والتعصب والبغضاء.

عدم استغلال المادة الصحفية، حقيقة سيدي الرئيس، هذه المادة هي ايضاً جوهر اخلاق المهنة وادابها، يعني عندما سألت زميلي الذي احترم رأيه، استاذ فخري قعوار، اين اداب المهنة؟ الحقيقة هذه هي اداب المهنة، هذه الفقرات الخمسة اداب مهنة، حقيقة ورد كثير مواد في قانون نقابة الصحفيين ايضاً نتحدث عن اخلاق المهنة اخلاق المهنة منصوص عليه في قانون نقابة الصحفيين ومنصوص عليه في هذه المادة، فهذه المادة هي حقيقة مادة حريات، وانا من الذين يتشبثون في هذه المادة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم استاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة استغرب جداً كيف وصلت اللجنة القانونية الى شطب هذه المادة، وكما افاد الزميل فخري باعتباره صحفي، اذا لم يجدد هو اخلاق المهنة وادابها، فعل الاقل لا بد من تحديد بعض هذه الاخلاق والاداب والشروط في قانون المطبوعات، استغرب ان يقال ان هذه المادة قيد على الصحفي، اذا كانت الضوابط الاخلاقية قيد فليكن هذا القيد، واذا كان المعيار ان السلطة التنفيذية غالباً ما تتغول فانا اقول ان الفصل في حالة الخلاف هو سلطة القضاء، وسلطة القضاء كما هو معروف نحتكم اليها وهي ترسي قواعد العدالة، الكثير من المفردات وزدت في القوانين الاردنية، من يفسر لي معنى

ما الضير ان نطلب من الصحافة ان تحترم حقوق الافراد وحرياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة؟

بالعكس هذه حقيقة تحصيل لحقوق الناس وحرياتهم، سواء كان هذا التحصيل مسوًج للصحفي ام لغيره ام حتى للناس والقاضي ايضاً تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية بصورة متكاملة، انا حقيقة كنت هذه الفقرة اعتقد انها عاتمة تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة.

حقيقة، وقفت انا مع هذه الفقرة وكنت اعتقد بانها عاتمة، لكنني بنقاش بسيط مع زميلي الاستاذ محمد الطراونة اكتشفت انها يجب ان توضع لانه يكثر في الصحافة ان يجتذ جزء هام من اللقاء الصحفي، يؤدي الى عكس المعنى من هذه المقابلة، او من خلال ندوة او مقالة او محاضرة توضع بعض المقدمات وتغفل انتاج بحيث يبدو المتحدث وكأنه يقول شيء خلاف معتقداته، اذن ان نلزم الصحفي بان يضع المادة الصحفية بصورة موضوعية متكاملة متوازنة هذا امر ايضاً فيه ميل واضح والمواطنيين، الامتناع عن نشر كل ما من شأنه ان يذكي العنف والتعصب والبغضاء او يدعو الى العنصرية والطائفية حقيقة قيمنا هي، ولماذا لم نضع هذا القيد على الصحفي؟ لماذا؟

هل ندعوه لان لينشر البغضاء، او ينشر الطائفية او ينشر التعصب لا حقيقة احنا بدنا الحرية التي لا شيء يصبح مهماً في هذا الوطن وغيره اذا لم تتسبب في الحرية، فلذلك ندع الناس يتكلمون بحرية، دون مع الضوابط على

الدكتور ذيب مرجي: نعم، سيدي يعني في الي وجهة نظر لا اريد ان ابدى سأتقيد بالسؤال.

معالي رئيس المجلس: اذا كان حديث عن الموضوع في دور مسجل.

الدكتور ذيب مرجي: السؤال بالضبط عن المادة هذه اذا تم حذف هذه المادة هل هذا يعني بان الصحفي مسموح له ان يمارس على خلاف ما جاء في المادة، ان يتعدى الحريات الشخصية وان يذكي للتعصب والى اخره؟ ارجو من الاخوان المدافعين ان يجابوا على هذا السؤال وشكراً. لاني مع حذف هذه المادة.

معالي رئيس المجلس: بعد طلب اقبال باب النقاش نعطي اثنان واحد مع واحد ضد، استاذ يوسف الحصاونة انت مع او ضد.

الدكتور يوسف الحصاونة: والله لدي اقتراح محمد معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: على كل حال انشوف كلامك.

الدكتور يوسف الحصاونة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس.

حقيقة هذه المادة بها فقرات ايجابية وبها فقرات سلبية، الفقرة (أ) من هذه المادة اقترح ان تكون بالشكل التالي:

احترام الحريات الدستورية للأفراد، وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة.

النظام العام؟ من يفسر لي قواعد او مبادئ الحق والعدالة؟ لكن القضاء سبق وان فسر مثل هذه النقطة، ومن هنا فاني اعتبر ان مثل هذه المادة ضروري جداً بقانون المطبوعات واختلف مع اللجنة القانونية واطالب الزملاء بتأييد المادة الواردة من مشروع الحكومة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً نقطة نظام استاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة حسب المادة (٥٤) من النظام اريد ان اترح اقبال باب التصويت على المادة فقرة فقرة حيث ان الموضوع اصبح واضحاً لدى الجميع وموقف النواب واضح وموقف الحكومة واضح الحقيقة اكتفينا بهذا الموضوع، فارجو ان نصوت على هذه المادة وان تكتفي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: نقاط نظام استاذ فخري قعوار ايضاً.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

اوافق على قفل باب النقاش، ولكني اطالب الدور بسبب ذكر اسمي في اكثر من مناسبة وفي اكثر ما حديث للزملاء، ارجو ان تمنحني هذا الحق، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: ذكروك بالخير يا استاذ فخري مش بالشر هذا لما يكون بالشر معقول اما بالخير مدح هذا نقاط عامة، ما ذكروك بالسوء.

فيه نقطة نظام استاذ ذيب، سؤال؟

هكذا من الأصل

الفقرة (ب و ج د) تشطب والفقرة (ج) تبقى كما هي وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نعتبرك مدافع عن المادة عن موجودها، استاذ منصور مراد بتوقع مع انك في الجهة الثانية تكون ختمنا الي مع وضد، تفضل استاذ منصور. السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

يعني في البداية لا رايد ان اكرر تعليق بعض الزملاء على بنود هذه المادة، لكن فقط اريد ان استحضر يعني بالنقطة (د) كمثال لامكانية التضييق على كاتب اي مقال ورفضه اذا ما خالف اهداف ونوايا رئيس التحرير او الصحفي في تلك الصحيفة، حقيقة في قانون يعني لما يعني نقول: الامتناع كل ما من شأنه ان يذكي العنف والتعصب والبغضاء والعنصرية والطائفية، اي مقال في دعوة لاية شريحة اجتماعية في الدفاع عن حقوقها الدستورية بطريقة يعني بطريقة حضارية غير مألوفة في بلادنا، ممكن انه يأتي تحت بند عنف، وحقيقة ما في قيد على هذه الصحافة ما في قيد يعني ممكن انه لا يوضع على مثل هذا المقال، والحقيقة الثانية انه ادا يعني هذه المهنة ورفعتها وحماية حقوق الصحفي منصوص عنها بقانون النقابة، وليس يقانون المطبوعات الي اخنا بصدها الان، فلذلك بغد يعني خاصة المادة (د) انا بالحقيقة مع الشطب، لانه هذا ينمكس على المواد والنقاط الاخرى في (ج) وفي (ب) وشكراً.

معالي رئيس المجلس: لعله استاذ منصور توصينا بالقرار مع الشطب اذن يجزء عنا لاخ

فخري ويعتبر الان نلتزم بالنظام الداخلي، هناك اقتراح بشطب المادة، وهناك اقتراح بابقاء المادة.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس. باختصار شديد نعم.

معالي الشيخ عبدالباقي ججو قال: لا يعتقد اني اجهل اداب المهنة واخلاقتها، ومعالي وزير الاعلام ابدى دهشته، لانني لا اعرف اداب المهنة واخلاقتها وفي حقيقة الامر ان كلامي اجتزء بشكل تعسفي وظالم، لانني قلت على وجه الدقة انني لا اعرف اخلاق المهنة وادابها على نحو دقيق، اجتزئت كلمة على نحو دقيق، واكتفي بصدر الكلام وبالتالي اصبح الكلام فيه الكثير من الخيف والظلم بالنسبة لي، ولذلك اعود لاقول اذا كان معالي وزير الاعلام يعرف ما هي اخلاق المهنة على وجه التحديد، فساكون سعيداً بسماعها ومعرفتها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، والموضوع الان للتصويت، اخوانا والله عندي مسجل (٢٧) انا اسف تكلم (١٩) على نفس الفكرة الا يكفي ذلك ولهذا ارجو عدم المقاطعة، والان عندنا اقتراح بشطب المادة وهو الابدع واقتراح بابقاء المادة، مع شطب هذه المادة حسب قرار اللجنة القانونية؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ١٢ من ٥٠

معالي رئيس المجلس: ١٢ من ٥٠ ومن يوافق على بقاء المادة كما هي؟

السيد الامين العام: ٣٥ من ٥٠

معالي رئيس المجلس: ٣٥ من ٥٠

موافقة على بقاء المادة كما هي وشكراً لكم، المادة الحادية عشرة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١١) على المطبوعة الصحفية ان تعتمد في مواردها المالية على مصادر مشروعة وان تكون معلنة ومحددة ويحظر عليها تلقي اي دعم مالي او توجيهات من اي دولة او جهة خارجية.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١١) رأت اللجنة:

- استبدال عبارة (على المطبوعة الصحفية) بعبارة (على مصدر المطبوعة الدورية).
- حذف كلمة (المالية)
- حذف عبارة (ان تكون)
- استبدال كلمة (عليها) بكلمة (عليه)
- اضافة كلمة (اجنبية) بعد كلمة (دولة).

معالي رئيس المجلس: استاذ معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: نقترح سيدي الرئيس الموافقة على هذه المادة كما عدلت من اللجنة القانونية.

اصوات: نثني.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

انا الحقيقة اختلف مع اللجنة القانونية،

ويمكن في التشريع ان يوجه الخطاب لغير العاقل، ونقول عن المطبوعة الصحفية انا افضل هذا الاقتراح، افضله لعدة اسباب، لعل في رأسي اننا سنتوه في تحديد من هو مصدر الصحيفة، من هو مصدر الصحيفة؟ هل هو مالكها؟ هل يمكن ان يكون خارج البلاد؟ هل هو رئيس التحرير؟ هل هو الناشر؟ هل هو المطبعة؟ حقيقة سنبقى امام حالة حقيقة نوع من التشتت في تحديد مصدر المطبوعة الدورية او الصحيفة، لذلك سيدي الرئيس، دائماً يقال عن الحقوق يعني ان نخاطب الشخص المعنوي امر صحيح وبالتالي انا مع ان تبقى على كلمة (على المطبوعة الصحفية) ان تعتمد في مواردها ونحذف المالية مواردها مطلقاً، ان نقول، في مواردها على مصادر مشروعة وباقى التعديل موافق عليه، يعني التعديلات الباقية بسيطة ليس لها قيمة الحقيقة فانا اقترح ان تبقي في صدر المادة على عبارة على المطبوعة الصحفية او الدورية، مث على المصدر المصدر حقيقة بتوهنا شوية سيدي الرئيس شكراً.

معالي رئيس المجلس: والباقي استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: فقط ان تبقي على النص على مصدر المطبوعة الدورية ان تعتمد في مواردها، ونحذف المالية والباقي كما قالت اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس.

هكذا من الاجل

انا لا ارى اي داعي لاي تعديل او اضافة على هذه المادة، اعادة كما جاءت في المشروع واضحة، واعتقد ان الكلمات والعبارات المستبدلة جعلت العبارة في المادة ركيكة، وبحاجة الى تغيير اخر وبالتالي انا اقترح ان تبقى المادة كما هي لانه ليس هنالك اي مبدأ وفائدة من استبدال هذه الكلمات، وكل كلمة جاءت بها اللجنة حقيقة في معنى لا ضرورة لها، لان العبارة السابقة تفي بالغرض، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ محمد المرعر.

السيد محمد المرعر: شكراً معالي الرئيس.

انا اعتقد ما جاءت به المادة، يوفي بالغرض المطلوب الا ان تعديل اللجنة القانونية، وخاصة في اخر العبارة، كلمة (اي) دعم مالي او توجيهات من اي دولة او جهة خارجية) ما جاء بالقانون افضل ما قامت به اللجنة القانونية، لانه من اي دولة او جهة خارجية يعني اي دولة اجنبية او عربية، يمكن ان تكون الدولة، اذن اي دولة او جهة خارجية هي تعني وتجمع الدول العربية والدول الاجنبية، وشكراً.

شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة هناك فرق شاسع جداً بين المطبوعة الصحفية والمطبوعة الدورية أولاً.

فالمطبوعة الدورية تشمل، لوعدنا الى المصطلحات الحقيقة نجد تشمل المطبوعة

اليومية والمطبوعة الغير يومية والمطبوعة المتخصصة ونشره وكالة الانباء ولذلك حينما نقول فقط، هذا فقط ضيقنا ومن هنا العبارة تكون اشمل واوسع حينما اختارت اللجنة القانونية ابتدائاً جدال المطبوعة الصحفية المطبوعة الدورية.

وحق يكون القانون وتكون المادة القانونية واضحة فلا بد صحيح في هناك معنى حقيقي ومعنى مجازي، لكن المعنى الحقيقي هو الذي يراعى ابتداءاً وليس المعنى المجازي في القانون خاصة، وبالتالي نعم يجب ان يكون على مصدر المطبوعة، قد يختلف الناس فاذا تسنى لنا ان نضع المعنى الحقيقي في هذا فلا بأس، ولهذا ليس هناك ركائز كانت الحقيقة القراءة فيها تليق وتلجج.

صحيح انما حينما نقول: على مصدر المطبوعة الدورية ان يعتمد في مواردها على مصادر مشروعة وان تكون معلنة ومحددة، ومحضر عليه تلقي اي دعم مالي او توجيهات من اي دولة اجنبية او جهة خارجية، ليس هناك لا ركائز ولا ضعف، ويكون الاصطلاح اوسع واشمل، هناك فرق الحقيقة بين الدولة الاجنبية والجهة الخارجية، وقد تكون هذه الجهة الخارجية حيز، قد تكون منظمة فجمعت بين الدولة كدولة، وبين الجهات الاخرى وهذا في رأينا اذق وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام استاذ ليث.

السيد ليث شبيلات: سيدي الرئيس. نقطة نظام ارجو من سيادتكم استعمال

حقكم في ادارة الجلسة، في الاستماع الى من يؤيد او من يعترض، وخصوصاً الى من يعدل ثم تحسمون الموضوع باسرع وقت ممكن حتى لا يتكرر الحديث ونصوت.

معالي رئيس المجلس: ما فهمت شيء من اللي تحدثت فيه.

السيد ليث شبيلات: يا سيدي، المادة السابقة، يعني طوله في الكلام والرئاسة لم تستعمل حقها، يعني هذا حق الرئاسة ان تقول انا ارى الكلام متكرر، واغلق باب النقاش، ليس المجلس فقط الذي يغلق باب النقاش، انت تغلق باب النقاش، فلذلك ارجو ان تستعمل حقك في المادة في ادارة اخذ الرأي، من مع المادة؟ ومن ضد المادة؟ ومن يتكلم بالتعديل حتى تنتهي من اخذ الرأي بسرعة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: هل هذا نظام؟ الشيخ ابوزنط.

السيد عبد المنعم ابوزنط:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

المادة كما وردت في المشروع، أؤيد كما وردت في المشروع باستثناء ورود لفظ المالية في السطر الاول، ولفظ مالي في السطر الثاني، لتصبح:

على المطبوعة الصحفية ان تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة، لان المصادر مصادر الدعم يمكن ان تكون مالية، وغير مالية.

بما اننا حذفنا مالية فينبغي في السطر

الثاني ان يحذف مالي، اي دعم او توجيهات من اي دولة، ولفظ اي يفيد الشمولية والعموم فهو ابلغ وافصح من كلمة اجنبية، يعني لو كانت المساعدة من دولة عربية بمشي حالها فلذلك لفظ اي دولة تشمل عربية او اجنبية فأؤيد ورودها في المشروع باستثناء المالية في السطر الاول ومالي في السطر الثاني. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الغويري.

السيد سلامة الغويري: الواقع انه يعني انا أؤيد ما جاء في مشروع الحكومة بدون اية اضافات وهو شامل وكلمات مترابطة ومتناسكة مع بعضها، وارجو من الرئاسة الجليلية ان تأخذ بالتصويت على هذه الرئاسة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ابو عليم بتكون مع او ضد.

الدكتور محمد ابو عليم: مع ضد معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: كما هي.

الدكتور محمد ابو عليم: سيدي السؤال الحقيقة معالي الرئيس، بالنسبة لاضافة كلمة اجنبية، من اي دولة هي تشمل اي دولة غير الاردن، اما اجنبية فانا لا اعتبر دولة عربية اجنبية، فيجب ان تبقى كما هي اي دولة عربية الا اذا كان المقرر يضع في الصور، ان الدول العربية والدول الاسلامية هي اجنبية، وشكراً. معالي رئيس المجلس: شكراً انت موافق على النص مش هيك استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة من اي دولة حتى

هكذا من الأشهر

تشمل دولة الاردن حتى من اي دولة لفظ على اطلاقه والاردن دولة، ولذلك المقصود الدولة الاجنبية، وليست اي دولة، فاذا ذهبت الى اطلاق اللفظ فقد دخلت الدولة الاردنية وهذا غير مطلوب.

ومن هنا لا بد من وصف الدولة بانها اجنبية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: يعني بك نقطة نظام ترد عليه يعني، لحد الان ما في حد طلب يسجل بالحديث، ولهذا يعني بنحالكوا نقط نظام خليفها نقطة نظام يترد عليه، خليفها ما حد طلب التسجيل الا الذين تحدثوا.

ولهذا خليفنا نشوف المقترحات، بالنص المعروض علينا، وفي مقترحات موجودة فاذا سمح الاخ الامين العام ما دام الاصل موجود التعديلات اللجنة القانونية يصوت عليها، تعديلات الاخوة، ونبدأ باقتراح الاخ سليم الزعبي، وايده عدد من الاخوان يقرأ الاخ الامين العام.

السيد الامين العام: هناك اقتراحان سيدي الرئيس: الاول من معالي سليم الزعبي، وينص على ما يلي:

على المطبوعة الدورية ان تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة معلنة ومحددة، ويحضر عليها تلقي اي دعم مالي، او توجيهات من اي دولة او جهة اجنبية.

معالي رئيس المجلس: هذا التعديل تم تأييده، عقراً استاذ عبدالرؤوف، هو وافق بس المطلع.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اخر شيء، لان اخر شيء في خطأ سيدي من اي دولة اجنبية او جهة خارجية، لانه قبل تعديل اللجنة.

معالي رئيس المجلس: نعم هذا هو فقط تغير في المطلع هذا الاقتراح يقرأ مرة ثانية استاذ سليم ممكن تقرأه لنا اياه نصاً.

السيد سليم الزعبي: على المطبوعة الدورية ان تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة معلنة ومحددة، ويجذر عليها تلقي اي دعم مادي او توجيهات من اي دولة اجنبية او جهة خارجية هذا اقتراحي.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٢٥ من ٤٦

معالي رئيس المجلس: ٢٥ من ٤٦ وموافقة الاغلبية تؤيد هذا التعديل.

المادة التي تليها الثانية عشرة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٢) على اصحاب المطبوعة الدورية تزويد المدير بنسخة من موازنتها السنوية مع البيانات المتعلقة بمواردها ومصادر تمويلها ووضعها المالي.

قرار اللجنة القانونية

الوارد فيها.

المادة (١٢) رأيت اللجنة:

- استبدال كلمة (اصحاب) الواردة في صدر المادة بكلمة (مصدر) ليصبح النص (على مصدر المطبوعة الدورية).

معالي رئيس المجلس: استاذ حسني الشياح.

الدكتور حسني الشياح: انسجاماً مع المادة السابقة، اقترح التعديل التالي على المطبوعة الدورية.

الحقيقة هنا فرق شاسع جداً، بين المادة هذه والتي سبقتها، لان مصدر المطبوعة قد يكون مالكا وقد يكون غير ذلك، ولذلك المصدر اعم من اصحاب وعليه ان يقدم الموازنة وما الى ذلك، وهذا ادق وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اي ملاحظة، هل يوافق المجلس الكريم على هذا التعديل؟ من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ٢٨ من ٤٦

معالي رئيس المجلس: ٢٨ من ٤٦، وموافقة على ذلك

المادة الثالثة عشرة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٣) يحظر على الصحفي ان يرتبط بعلاقة عمل مع اي جهة اجنبية الا اذا كان ذلك بموجب نظام مراسل وسائل الاعلام الاجنبية الصادر بموجب هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك.

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة كبيرة، ويعني مقابل هذه الموافقة الكبيرة.

السيد الامين العام:

٥ - مايجد من اعمال لاشيء.

٦ - تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة.

نكتفي حسب طلبات الاخوان، فالجلسة القادمة غداً الساعة الخامسة مساءً ان شاء الله، وترفع الجلسة وشكراً لكم.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عرييات

هكذا من الاصل

وقائع العدد

كلمة سعادة النائب ذيب مرجي حول
تقارير ديوان المحاسبة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمية والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

معالي الرئيس... الاخوة النواب
المحترمين...

أشكر اللجنة المالية على إنجازها لهذا
التقرير المقدم إلى مجلسنا الكريم، وكذلك أشكر
ديوان المحاسبة على تعاونه مع اللجنة المالية في
تقديمه التقارير المبينة بشكل واضح حجم
التسيب الإداري في معظم الدوائر الرسمية وشبه
الرسمية، وكذلك التسيب والإهمال في ضبط
وتحصيل المال العام في هذه الدوائر والوزارات.

إن الجدول رقم (١) المرفق في تقرير
اللجنة المالية المقدم من ديوان المحاسبة: الذي
يبين حجم المبالغ المتبقية والمددورة لغاية
١٩٩١/١/١ على سبع وأربعين وزارة ودائرة
ومؤسسة بلغ حجم هذه البقايا المددورة مبلغ
(٩٣٢٩٣١٣٦٦) دينار وسبب هذا كله:
عدم المتابعة والجدي والاهتمام من قبل كافة
الأجهزة المعنية بالمتابعة والمعنية بتنفيذ القوانين
والأنظمة والتعليمات الرسمية التي من شأنها
المحافظة على المال العام: هذا المبلغ في مجموعه
يقارب مليار دينار ونسأل الله تعالى أن يكون هذا
المبلغ فقط هو المتبقي وأن لا تكون هناك مبالغ
متبقية على وزارات ودوائر رسمية أخرى لم
يكتشفها ديوان المحاسبة بعد: حيث أنه ظهر من

خلال الاستيضاحات المقدمة من ديوان المحاسبة
إلى الوزارات والدوائر الرسمية وعددها
(٤٦٢٧) استيضاحاً فإذا علمنا أن عدد الردود
على هذه الاستيضاحات (١٧٩٠) استيضاحاً
والتي لم يرد عليها ردود (٧٦٢) استيضاحاً
يضاف إلى هذا الرقم (٢١٦٥) استيضاحاً لا
زالت قيد البحث، معنى هذا أن ما يقرب من
ثلثي الاستيضاحات لا زالت أجوبتها خافية
والمبالغ المترتبة عليها أيضاً خافية.

معالي الرئيس:

إذا سلمنا أن المبالغ المتبقية خلال أربع
سنوات من أموال الدولة هي: مليار دينار،
يكون حجم التسيب المالي لكل عام (٢٥٠)
مليون دينار تقريباً؛ وإذا علمنا أن موازنة
الحكومة في هذه السنوات الأربع حوالي مليار
دينار ويزيد قليلاً لكل سنة: معنى هذا أن حجم
التسيب المالي يساوي في كل سنة ربع الميزانية،
وهذا شيء يلفت النظر ويستدعي المسارعة من
الجميع لاتخاذ إجراءات سريعة وحكيمة لوقف
هذا الإهمال والتسيب في المال العام.

لذا فإني أوافق على قرارات اللجنة المالية
توصياتها وما قدمته من اقتراحات، وخاصة
طلب اللجنة من الحكومة ضرورة الإسراع في
إظهار جهاز ديوان الرقابة الإدارية إلى حيز
الوجود ليكون داعماً لديوان المحاسبة في تفعيل
الجانب الإداري والرقابي لتحقيق المحافظة على
المال العام واستغلاله على أحسن وجه لمصلحة
الدولة والبلاد والعباد.

معالي الرئيس:

إن معظم السلف والديون الخاصة وعدم

يتعاقبه المسؤولون والمواطنون جيلاً بعد جيل،
وكذلك أهيب بالحكومة المحترمة أن تسارع
لطمس معالم الفساد الخلفي في بلدنا وأن تشجع
الشباب والشابات على المواقف الجادة وأن لا
يصرف المال العام على الحفلات والمهرجانات
التي من شأنها إشاعة روح الاستهتار واللامبالاة
في نفوس شباب الجيل وشباباته، فنحن على
أطول خط من خطوط النار مع العدو: نحن في
حاجة ماسة إلى امرأة بطة في تربية الجيل تربية
فاضلة مجاهدة ولنا في حاجة إلى بطة في
الالعاب الأخرى التي تكلف المال العام مبالغ
طائلة، وكذلك نحن بحاجة ماسة إلى المواطن
البطل والجندي القوي الذي يحمي الوطن من
العدوان، وإلى رجل الأمن الذي يحمي
الأعراض من العبث والضياع، وأن يكون
اهتمام الحكومة بشؤون الجندي ورجل الأمن في
تأمين الحاجة ورفع المستوى المعيشي والسهر على
مستقبل أولاده أكثر بكثير أو على الأقل
تحسن تسجيل النقاط في لعبة التنس والالعاب
العالمية الأخرى.

معالي الرئيس

وفي ختام كلمتي هذه أرى لزاماً على أن
اتوجه بالشكر لكل أفراد جيشنا البطل ورجال
الأمن العام وأسأل الله أن يجعل منهم جيش
تحرير المقدسات والأراضي الطيبة فلسطين تحت
راية الاسلام الخفيف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب ذيب أنيس عبدالحفيظ

١٠/٨/١٩٩٢م

تعزيز ملفات الاعتماد بالوثائق المطلوبة مثل
بوالص الشحن وضبوط الاستلام وسندات
الادخال وعدم استيفاء غرامات على التأخير،
وحسابات الموظفين الذين تركوا العمل في
مؤسسة الملكية الأردنية التي بلغت
(٧٥٨٠٢٦) ديناراً والمبالغ المترتبة على هواتف
التلفون (٣٧٨٣٧٩) وكذلك السلف والذمم
والديون الخاصة على الأشخاص في مؤسسة
الاذاعة والتلفزيون التي بلغت (٢٠٠٩٨٤)
ديناراً وكذلك الشركات المكفولة من قبل
الحكومة بمبالغ (٥٤٨٧٢٩٩) ديناراً وكذلك
المبالغ المستحقة على مرضى عولجوا في
مستشفيات وزارة الصحة والتي لم تحصل بعد
وحجمها (٣٨٥٣٨١٣٦) ديناراً وغير هذا كثير
كما ورد في تقرير اللجنة المالية حول الإهمال في
تحصيل السلف والديون الخاصة على الأفراد
والشركات.

معالي الرئيس:

لا أرائي خطأ إذا قلت أن معظم هذه
السلف: سبب الإهمال في تحصيلها إلى الآن هي
أنها في معظمها على أشخاص اغتياها وليسوا
فقراء، إذ لو كانوا فقراء لاشتدت الأجهزة المعنية
في كل دائرة بالطلب لتحصيل هذه الديون
والسلف وكذلك الشركات الكبيرة في بلدنا
نفض الطرف عنها وهي تأكل البلد والمواطن
وأموال الخزينة على حد سواء.

معالي الرئيس:

أنني أهيب بالحكومة المحترمة أن تأخذ
بالحزم في متابعة هذه الأمور ولا يصبح الإهمال
والتسيب والفساد في بلدنا خلقاً أصيلاً وطبعاً

هكذا من الأهل